فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥

المستقبل الذي نريد للجميع

تقرير إلى الأمين العام

نيويورك، حزيران/يونيو 2012

في متابعة لنتائج الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية لعام 2010، أسس الأمين العام للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2011 فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015. ومهمة هذا الفريق هي التحضير على نطاق المنظومة لإعداد الخطة، وذلك بالتشاور مع جميع الجهات المعنية، وبإشراف مشترك من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويضم الفريق خبراء رفيعي المستوى من أكثر من 50 هيئة تابعة للأمم المتحدة ومن منظمات دولية أخرى، ويتولى دفع عملية التشاور حول ما بعد عام 2015، وذلك عبر المساهمة في التحليل، وتقديم الخبرة، وجمع الآراء من جميع الجهات المعنيّة.

صورة الغلاف: iStock photo

المستقبل الذي نريد للجميع

ملخص

تزخر العولمة بفرص جمة، ولكن فوائدها لا تأتي بالتساوي على الجميع، وتحويل العولمة إلى قوة إيجابية لصالح جميع شعوب العالم، لأجيال الحاضر والمستقبل، هو أصعب المهمات في أي خطة إنمائية. وما لم يحدث تحوّل جذري يوجّه العالم نحو أنماط مستدامة في الاستهلاك والإنتاج واستخدام الموارد، سيبلغ السعي إلى الرفاه المادي حداً يهدد باستنفاد الموارد الطبيعية. واستمرار عدم المساواة والصراع على الموارد النادرة هما دائماً من أسباب تأجيج النزاع، وانعدام الأمن، وانتشار الجوع، وتصاعد العنف، وكلّها عقبات تعوق التنمية البشرية وتقوّض جهود التنمية المستدامة.

واستمرار العالم بما درج عليه على مدى الأعوام الماضية لم يعد خياراً ممكناً، إذ بات لا مفر من التغيير والتحوّل. ولمواجهة التحديات المترابطة والمتداخلة، لا بدّ من نهج جديد شامل. وفي هذا التقرير الأول توصيات هي خلاصة ما توصل إليه فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 أهمها:

- وضع رؤية للمستقبل قوامها حقوق الإنسان، والمساواة، والاستدامة.
- اعتماد نموذج للخطة يبقي على مواطن القوة من إطار الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يرتكز على أهداف وغايات محددة، على أن يعاد تنظيمها في نهج شامل ذي أربعة أبعاد أساسية: (1) التنمية الاجتماعية الشاملة؛ (2) الاستدامة البيئية؛ (3) التنمية الاقتصادية الشاملة؛ (4) السلام والأمن. وهذا النهج المحدد يلتقي مع مبادئ إعلان الألفية الذي يضع رؤية لتخليص أجيال الحاضر والمستقبل من العوز والخوف، ويرتكز على الدعائم الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.
- تنسيق السياسات على المستويات العالمية، والإقليمية، والوطنية، ودون الوطنية، بحيث تتوافق وترتقي إلى مستوى بناء مستقبل للجميع. ويمكن أن تتكوّن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 من مجموعة عناصر أساسية تلتقي عليها السياسات على أنها "وسائل لتحقيق التنمية"، من غير إملاء الوصفات. وعند وضع خطة العمل يجب تجنب المخططات التفصيلية لعدم جواز تطبيق النهج الواحد على الجميع. فالخطة المنشودة يجب أن تكتفي بوضع رؤية شاملة ومبادئ ثابتة، وتترك مساحة كافية لوضع السياسات الوطنية، وتكييف إجراءات تطبيق هذه الرؤية والمبادئ حسبما تمليه الأوضاع والظروف المحلية.

- تصميم خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 لتكون خطة عالمية تتشارك في المسؤولية عنها جميع البلدان. وهذا يتطلب إعادة تحديد الشراكة العالمية للتنمية على أساس نهج أكثر توازناً يضمّ جميع شركاء التنمية، ويساعد في تحقيق التغيير والتحول اللازم من أجل تنمية عالمية قوامها حقوق الإنسان، والمساواة، والاستدامة. ويتطلب ذلك أيضاً إصلاح نظم الحكم العالمي.

- تحديد الأهداف والغايات لخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، لا يزال سابقاً لأوانه، ويجب أن يأتي على أثر مشاورات ومناقشات موسّعة. وتتضمن الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+20 بشأن التنمية المستدامة والمتابعة له أساساً متيناً يمكن الاسترشاد به لوضع الرؤية وإطار العمل المقترحين لخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 وستجرى حول الرؤية مشاورات شاملة سيكون لها أثر في تحديد شكلها ومضمونها.

والمطلوب اليوم هو التوصّل إلى توافق حول الملامح العامة لخطة تحدد بدقة الاحتياجات الإنمائية لأجيال الحاضر والمستقبل، وتصوغ الاحتياجات في أهداف إنمائية واضحة، تصل إلى الجميع وتساعد في توجيه السياسات على المستوى العالمي، والإقليمي، والوطني.

وفي هذا التقرير مادة مرجعية يمكن أن تستند إليها المشاورات الموسّعة التي ستجري لاحقاً.

المحتويات

ملخص ..... ج

1. مقدمة 1

2. قوة التغيير في الأهداف العالمية 5

أ. إطار الأهداف الإنمائية للألفية: تقييم ومراجعة 6

ب. دروس لخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 8

3. الاتجاهات، والتحديات، والفرص العالمية التي يجب أن تستجيب لها خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 11

أ. تقدم كبير، لكن لم يعد من الممكن الاستمرار في المسار ذاته 11

ب. تقدم في القضاء على الفقر، لكن المساواة لا تزال بعيدة المنال 12

ج. قضية المعرفة 13

د. تغير الملامح الديمغرافية 14

ه. الآثار على البيئة 16

و. عالم غير آمن 18

ز. الحكم وضعف المساءلة 19

ح. مسارات إنمائية جديدة 20

4. رؤية للمستقبل الذي نريد للجميع 21

أ. نحو تنمية مستدامة للجميع، محورها الإنسان 21

ب. ثلاثة مبادئ أساسية 24

1. حقوق الإنسان 24

2. المساواة 24

3. الاستدامة 25

ج. أربعة أبعاد رئيسية 25

1. التنمية الاجتماعية الشاملة 26

2. الاستدامة البيئية 27

3. التنمية الاقتصادية الشاملة 29

4. السلام والأمن 32

5. الخطة العالمية للتنمية 35

أ. اعتبارات أساسية في الخطة العالمية للتنمية 35

ب. الصيغة المحتملة للخطة 36

ج. شراكة عالمية جديدة للتنمية 37

د. زمن جديد 38

ه. الرصد والقياس 39

6. ماذا بعد: مشاورات من أجل التوافق على خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 41

أ. توجيهات مبدئية من الدول الأعضاء 41

ب. خارطة الطريق المقترحة 42

1. مشاركة أصوات مختلفة 42

2. محطات أساسية إلى عام 2015 43

الملاحق

1. أعضاء فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 46

2. مواطن القوة والضعف في إطار الأهداف الإنمائية للألفية 48

3. المشاورات الحكومية الدولية المتصلة بالتحضير لخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 50

Photo Credit: iStock Photo

1. مقدمة

1. طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من الأمين العام في الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، في عام 2010، تقديم توصيات بشأن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015[1]. وقدّم الأمين العام توصيات مبدئية في تقريره حول التعجيل بالتقدّم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، الصادر في آب/أغسطس 2011، أكد فيها على ضرورة الدخول في مشاورات شاملة ومفتوحة حول طبيعة الخطة ومضمونها للمستقبل[2].

2. وفي أيلول/سبتمبر 2011، أسس الأمين العام فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015. ويتولى الفريق التحضير لإعداد الخطة على مستوى المنظومة، بالتشاور مع جميع الجهات المعنية[3]. وهذا الفريق، الذي انطلق في كانون الثاني/يناير 2012، يضم مجموعة من كبار الخبراء مكلفين من رؤساء أكثر من 50 هيئة من منظومة الأمم المتحدة ومن منظمات دولية أخرى[4]. ومن المهام التي أوكلت إلى فريق العمل بموجب الشروط

1 الأمم المتحدة، قرار الجمعية العامة 65/1 المؤرخ 22 أيلول/سبتمبر 2010.

2 الأمم المتحدة، التقرير السنوي للأمين العام حول التعجيل بالتقدّم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: خيارات من أجل النمو المستمر والشامل والقضايا المتعلقة بالنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، حزيران/يونيو 2011، A/66/126.

3 مذكرة داخلية رقم 08757-11، 19 أيلول/سبتمبر 2011. يشترك في رئاسة فريق العمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

4 يتضمن الملحق الأول قائمة بالوكالات والهيئات المشاركة.

المرجعية لتأسيسه: تقييم الجهود المبذولة داخل منظومة الأمم المتحدة؛ والتشاور مع الجهات الخارجية، مثل منظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، ومؤسسات القطاع الخاص؛ ورسم رؤية على مستوى المنظومة وخارطة طريق لخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015.

3. وانطلق فريق العمل من مفهوم مشترك للتنمية، باعتبارها نتيجة للتفاعل بين عوامل شتى اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وبيئية، وسياسية، وقانونية. ومن هذه العوامل ما هو عابر للحدود، تجتمع عليه الشعوب من مختلف أنحاء العالم، ومنها ما هو خصوصية وطنية أو محلية. وبقدر ما تختلف الظروف الواقعية لحقوق الإنسان والتخلص من العوز والخوف بين البلدان والمجموعات السكانية، تتباين النتائج المحققة في تحسين هذه الظروف. لذلك ما من وصفة عامة لتقليص الفوارق ومعالجة القصور ترسم طريقاً واحدة للعالم إلى مستقبل مشترك ومستدام للجميع.

4. والمقصود من الخطة العالمية للتنمية ليس إملاء استراتيجيات أو سياسات إنمائية معيّنة، بل توجيه عملية تحديد الأولويات على جميع المستويات العالمية، والإقليمية، والوطنية، ودون الوطنية. ومن شأن هذه الخطة أن تساعد في تهيئة بيئة داعمة لتحقيق الأهداف المشتركة، ومعالجة المشاكل العالمية بحلول عالمية، وتوجيه الجهود الإنمائية الوطنية، وتمكين الأفراد من اختيار مستقبلهم. ويجب وضع الخطة في صيغة تسهّل تنفيذها، وتسمح برصد الإنجازات المحققة، والمساءلة على النتائج.

5. وتحمل تسمية الخطة "بخطة الأمم المتحدة للتنمية" تعبيراً عن استعداد منظمة الأمم المتحدة للعمل على وضع هذه الخطة، لما تشكله هذه المنظمة من منتدى متعدد الأطراف، وما تتمتع به من قدرة تخوّلها إطلاق مشاورات شاملة وموسعة، وما تملكه من الطموح لإنتاج خطة عالمية تحظى بالتزام جميع البلدان وسائر الجهات المعنية باعتبارها الخطة التي شارك فيها الجميع.

6. وقد نُظمت في الماضي مجموعة من المؤتمرات الهامة تخللتها مشاورات أدّت إلى اتفاقات دولية، كان آخرها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو+20) في حزيران/يونيو 2012. وستعتمد نتائج المشاورات التي أجريت في الماضي أساساً للمشاورات التي ستجري على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية حول خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015.

7. والهدف من هذا التقرير الذي أعدّه فريق عمل منظومة الأمم المتحدة أن يكون مادة مرجعية لتوجيه هذه المناقشات الجارية والمشاورات الموسعة بين الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، ومؤسسات القطاع الخاص، وأن يتضمن المعلومات الوافية لتوجيه عمل اللجنة التي سيشكلها الأمين العام من شخصيات رفيعة المستوى، لتقديم المشورة له حول ما بعد عام 2015. وستكون لهذه اللجنة مساهمة تقنية في عملية رسم أهداف التنمية المستدامة على النحو المتفق عليه في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+20[5].

5 الأمم المتحدة، المستقبل الذي نصبو إليه، الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، A/CONF.216/L.1. الفقرتان 248-249، http://www.uncsd2012.org/thefuturewewant.html.

8. ويبدأ التقرير باستعراض تجربة منظومة الأمم المتحدة في دعم تنفيذ إطار الأهداف الإنمائية للألفية (القسم الثاني). وبناءً على الدروس المستقاة من هذه التجربة، يقدم التقرير تقييماً للتحديات الإنمائية التي يجب أن تتناولها الخطة العالمية الجديدة (القسم الثالث). ويقدم رؤية للتنمية المستدامة الشاملة التي محورها الإنسان (القسم الرابع)، ومجموعة من الملامح الأولية لما يمكن أن تكون عليه خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 (القسم الخامس). ويخلص التقرير إلى رسم خارطة طريق لوضع خطة، تكون ثمرة مشاورات موسّعة تشارك فيها أصوات من مختلف أنحاء العالم (القسم السادس).

9. ومضمون التقرير مستمدّ من المشاورات الأولية التي نظمها فريق عمل منظومة الأمم المتحدة مع الدول الأعضاء، والأوساط الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص[6]، وهو خلاصة مراجعة شاملة للأدبيات الوفيرة عن موضوع البحث[7].

10. وهذا التقرير هو ثمرة تعاون وثيق بين الوكالات الممثلة في فريق عمل منظومة الأمم المتحدة، وعزم جماعي وطيد للتفكير ملياً في تجربة إطار الأهداف الإنمائية للألفية، ولتقديم أساس متين تنطلق منه جميع الأطراف للمضي في إعداد خطة للتنمية لما بعد عام 2015، ترتقي إلى مستوى التحديات الماثلة أمام العالم اليوم وفي المستقبل، وتليق بتطلعات جميع البلدان والشعوب إلى مستقبل أفضل

6 نظّم فريق عمل منظومة الأمم المتحدة اجتماعاً لمجموعة الخبراء في 27-29 شباط/فبراير 2012، وثلاثة اجتماعات غير رسمية مع الدول الأعضاء (الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر 2011، وشباط/فبراير 2012؛ والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في آذار/مارس 2012). كما يعتمد التقرير على المشاورات الجارية بين هيئات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني.

7 أعدت الكيانات المشاركة في فريق عمل منظومة الأمم المتحدة عدداً من "الأوراق المطروحة للدراسة" بشأن القضايا الموضوعية المحورية لهذا التقرير. هذه الملاحظات متاحة على الموقع http://www.un.org/millenniumgoals/beyond2015.shtml ويمكن أن تشكل أيضاً مواد مرجعية للمزيد من المشاورات بشأن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015.

Photo Credit: UN Photo

2. قوة التغيير في الأهداف العالمية

11. في عام 2000، وضع قادة المجتمع الدولي، في صيغة إعلان الألفية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، رؤية مشتركة للتنمية تقوم على مبادئ الحرية، والمساواة، والتضامن، والتسامح، واحترام الطبيعة، والمسؤولية المشتركة[8]. وعقب الإعلان إطلاق مجموعة من الأهداف الإنمائية، المحدّدة بمهلة زمنية تنتهي في عام 2015، وجهت مسار الجهود الإنمائية العالمية والوطنية[9].

"أعطى إطار الأهداف الإنمائية للألفية زخماً جديداً لجهود التنمية"

12. فقد أعطى إطار الأهداف الإنمائية للألفية زخماً جديداً لجهود التنمية، وساعد في تحديد الأولويات العالمية والوطنية، وتوجيه العمل على جميع المستويات. وقد أحرزت معظم البلدان تقدّما كبيراً في تحقيق بعض الأهداف، ولا سيما تلك المعنية بالقضاء على الفقر وتعميم التعليم الأساسي. إلا أن التقدّم في تحقيق هذه الأهداف كان متفاوتاً ضمن البلد الواحد أو المنطقة الواحدة وبين البلدان والمناطق. وكانت الفئات

8 الأمم المتحدة، قرار الجمعية العامة 55/2 المؤرخ 8 أيلول/سبتمبر 2000، الفقرة 6.

9 الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام بشأن الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، 6 أيلول/سبتمبر 2001، A/56/326، ص 65.

الفقيرة والمعرضة للتمييز على أساس الجنس، أو السن، أو الإعاقة، أو العرق، هي الأقل حظاً في هذا التقدّم[10].

13. ولا يزال الكثير مما ينبغي إنجازه. ففي بعض الحالات أنجزت "غايات" ضمن أهداف معيّنة مثل تخفيض الفقر المدقع إلى النصف، لكنّ هدف القضاء على الفقر المدقع والجوع لم يتحقق. وقد ظهرت منذ عام 2000 تحديات إنمائية جديدة وملحة تستحوذ على الاهتمام، ويتوقف على معالجتها أي تقدّم في تحقيق أهداف التنمية البشرية وحقوق الإنسان، وهذا ما يتناوله القسم الثالث من هذا التقرير. أمّا هذا القسم فيستعرض تجربة تنفيذ إطار الأهداف الإنمائية للألفية، والدروس التي يمكن الاستفادة منها للمضي في وضع خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015.

أ. إطار الأهداف الإنمائية للألفية: تقييم ومراجعة

14. من الصعب تقدير القيمة الفعلية لإطار الأهداف الإنمائية للألفية. إلا أن استعراض تنفيذ هذا الإطار يظهر بوضوح ما كان له من مساهمة قيمة في جمع العالم حول قضية القضاء على الفقر، ووضع تقدّم الإنسان في صدارة الأولويات الإنمائية العالمية. ويتضمن الملحق الثاني ملخصاً عن مواطن القوة ومواطن الضعف في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، حسبما اتضح من تقييم فريق عمل منظومة الأمم المتحدة.

15. ومن مواطن القوة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية تركيزه على مجموعة من الأهداف والغايات المحددة والمشتركة بين جميع الشعوب للتنمية البشرية وهي: القضاء على الفقر والجوع، وتعميم التعليم الأساسي، وتخفيض معدلات وفيات الأطفال والأمهات، وتحسين صحة الأمهات، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، والملاريا وغيرهما من الأمراض، وضمان الاستدامة البيئية، وبناء الشراكة العالمية للتنمية. وكان هذا الإطار بما له من بساطة وشفافية، بمثابة محور متعدّد الأبعاد تركزت حوله أولويات السياسات الإنمائية الوطنية والدولية، ومصدر زخم كبير للأهداف وتحقيقها، وتأكيد على المضي بسياسات التنمية البشرية إلى أهداف أبعد من مجرد النمو الاقتصادي الذي استحوذ على كل الاهتمام في السابق. وأكدت الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+20 على ضرورة الإبقاء على هذه الخصائص في أي خطة للتنمية للمستقبل.

16. وجمع نموذج إطار الأهداف الإنمائية للألفية بين الطموح في الرؤية، والواقعية في مجموعة أهداف وغايات واضحة ومحددة بمهلة زمنية، يمكن رصدها بمؤشرات إحصائية قوية. وهذا النموذج،

10 مساهمة فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 في جدول أعمال الأهداف الإنمائية للألفية لتعزيز التنمية: الدروس المستقاة لخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 (نيويورك، 2012)، المتاح على الموقع http://www.un.org/millenniumgoals/beyond2015.shtml. للاطلاع على التفاوت في التقدم باتجاه إحراز الأهداف الإنمائية للألفية، مراجعة تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2011 (مطبوعات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.11.I.10)، المتاح على الموقع http://www.un.org/arabic/millenniumgoals/pdf/MDG.Report.2011.pdf؛ وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تقرير الرصد العالمي 2012: أسعار الأغذية والتغذية، والأهداف الإنمائية للألفية (واشنطن العاصمة، 2012).

إذ ساعد في التركيز على النتائج، كان دافعاً إلى تعزيز قدرة الأجهزة الإحصائية على إنتاج بيانات عالية الجودة تستند إليها الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية في تصميم السياسات ومتابعتها.

17. وعزز إطار الأهداف الإنمائية للألفية الشراكة العالمية للتنمية (الهدف الثامن)، إذ ربط المساعدة الإنمائية الرسمية وقضية النظام العادل المتعدد الأطراف للتبادل التجاري، والإعفاء من الديون بأسعار معقولة، والحصول على التكنولوجيات الحديثة والأدوية الأساسية بأسعار معقولة، بأهداف التنمية البشرية.

18. ورأى البعض في مواطن القوة هذه مواطن ضعف في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. فقد تسبب التركيز على بضعة أهداف في تحويل الاهتمام عن أبعاد إنمائية أخرى هامة. وأثناء عملية التنفيذ، اتضح أن بعض الغايات لم تحدّد بدقة. فبعض الغايات حُددت على نحو أسقط من الحسابات أهمية التغيّر الديمغرافي، وحجم بعض المشاكل الاجتماعية، مثل عدد سكان المناطق العشوائية في المدن. وحوّل التركيز على الغايات العالمية الاهتمام عن الظروف والأوضاع المختلفة بين البلدان والمناطق. ففي البلدان الأفريقية، تكوّن نتيجة لهذا الاتجاه انطباع خاطئ بتعثر في التقدّم، مع أن هذه البلدان حققت تقدّماً كبيراً في الواقع ولو لم تتوصّل إلى تحقيق الغايات المحددة عالمياً[11].

19. ولم يتناول إطار الأهداف الإنمائية للألفية قضايا العمل المنتج، والعنف ضد المرأة، والحماية الاجتماعية، وعدم المساواة، والإقصاء الاجتماعي، والتنوع الحيوي، وسوء التغذية، وانتشار الأمراض غير المعدية، والصحة الإنجابية والتغيرات الديمغرافية، والسلام والأمن، والحكم، وسيادة القانون وحقوق الإنسان. وأسقطت منه احتمالات التعرض للمخاطر الطبيعية والصدمات الخارجية، التي سببت في الواقع انتكاسات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

20. وبينما ركز الإطار على الأهداف النهائية، لم يقدم توجيهات وافية بشأن كيفية تحقيق هذه الأهداف. وإذا كانت الفائدة من ذلك إحالة مهمة تحديد السبل العملية لتحقيق الأهداف إلى الأطراف المعنية في البلدان، فقد تسبب في ضياع فرصة لتقديم المشورة بشأن كيفية معالجة الأسباب الجذرية للفقر واكتساب القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية.

21. ولم يحدّد الإطار الأهداف والغايات المعنية بالشراكة العالمية للتنمية بالدقة اللازمة، مما أضعف آليات المساءلة عن التعهدات بالدعم الدولي للتنفيذ. وهكذا ظلت معظم التعهدات المقدمة من المجتمع الدولي عالقة[12]. ولا تزال إمكانات تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في العديد من البلدان

11 على سبيل المثال،

William Easterly, "How the Millennium Development Goals are unfair to Africa", *World Development*, vol. 37, No. 1, pp. 26–35, as well as Ashwani Saith, "From universal values to Millennium Development Goals: lost in translation", *Development and Change*, vol. 37, No. 6, pp. 1167–1199.

12 الأمم المتحدة، فريق العمل المعني برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، تقرير الشراكة العالمية من أجل التنمية: تحويل الخطابة إلى واقع، النسخة الإنكليزية (مطبوعات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.11.I.11) متاح على الموقع http://www.un.org/en/development/desa/policy/mdg_gap/mdg_gap2011/mdg8report2011_engw.pdf

النامية تصطدم بعوائق منها قلة التمويل الإنمائي، وضيق الأسواق أمام الصادرات، وصعوبة الحصول على التكنولوجيات والأدوية. وكشفت الأزمة المالية والاقتصادية التي ألمت بالعالم في عامي 2008 و2009 وما تلاها من نكسات قصوراً في قدرة النظام المتعدد الأطراف على درء آثار الصدمات الناجمة عن تقلّبات الأسواق العالمية أو معالجتها.

"قصور كان يمكن تجنّبه لو سبق تحديد إطار الأهداف الإنمائية للألفية مزيد من المشاورات الشاملة"

22. وفي رأي النقاد، كان من الممكن تجنب بعض أوجه القصور هذه لو جاءت الأهداف الإنمائية للألفية نتيجة لمشاورات موسّعة وشاملة كان يمكن أن توضح ضرورة تكييف الأهداف والغايات العالمية حسب ظروف البلدان، فلا تؤخذ الأهداف، على غير حقيقتها، كمجموعة موحدة تنطبق على جميع البلدان، بغض النظر عن اختلاف الظروف الواقعية التي ينطلق منها كل بلد[13]. إلا أن المزيد من المشاورات الشاملة والموسعة كان يمكن أن يزيد من صعوبة التوصل إلى مجموعة محددة من الأهداف القابلة للقياس، التي هي بحد ذاتها أحد مواطن القوة الهامة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية.

ب. دروس لخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015

23. يُقصد من الرؤية التي تضمّنها إعلان الألفية حول التنمية العالمية توحيد الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، وكذلك جهود إحلال السلام والأمن، واحترام القيم الديمقراطية. ونتيجة لهذه الرؤية، حظيت بالأولوية حماية الفئات الضعيفة والمعدمة، وكانت من أهم المبادئ التي ركز عليها إطار الأهداف الإنمائية للألفية. ولا تزال هذه الرؤية صالحة اليوم كما كانت في عام 2000، على الرغم من التغيّرات الجذرية التي حصلت من ذلك الحين.

24. وفي المناقشات التي جرت حتى الآن بشأن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، رأت غالبية الجهات المعنية في نموذج الأهداف والغايات والمؤشرات المحددة مصدر قوة لإطار الأهداف الإنمائية للألفية، يجب الإبقاء عليه في أيّ إطار إنمائي جديد للمستقبل. وأياً يكن الإطار الجديد، يجب أن يتضمن آلية واضحة للمساءلة، ويعتمد على أهداف واضحة يمكن أن تصل إلى الجميع، وغايات كمية واقعية محدّدة بمهلة زمنية، وخاضعة لمؤشرات قابلة للقياس. وقد استمدّت غالبية الأهداف الإنمائية للألفية نوعاً من المصداقية من صيغتها الواقعية التي توحي بأنها قابلة للتحقيق. ويجب الإبقاء على هذا الطابع الواقعي، مشحوناً بمزيد من الطموح. ويتضح من حجم الجهود اللازمة للحد من آثار تغيّر المناخ والتكيّف معها أن استمرار التقدّم على النمط الذي سُجل في الماضي لم يعد كافياً لوضع العالم على مسار إنمائي مستدام.

25. دفع التركيز على الغايات في إطار الأهداف الإنمائية للألفية إلى إعطاء الأولوية للتنمية البشرية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. ويمكن الاستمرار في التركيز على الغايات في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، مع التنبّه إلى عدم تفويت فرصة تناول سبل تحقيق الغايات مع الابتعاد عن إملاء الوصفات. فبدون وضع مخططات تفصيلية، يمكن أن تتضمن خطة التنمية لما بعد عام 2015 بعض المبادئ العامة لتوجيه السياسات وتنسيقها، وأن تتناول عوامل نجاح عملية

13 Jan Vandemoortele, "The MDGs: 'M' for Misunderstood?", WIDER Angle No. 1 (June), pp. 6-7.

التنمية من سياسات تعزيز الاستثمار المنتج وتأمين فرص العمل الكريم، ودمج الأهداف الإنمائية في صلب سياسات الاقتصاد الكلي، فتتناول ضمن مواضيعها، مثلاً، الحد من الفقر، والتشغيل الكامل، والعمل الكريم، واستدامة الغذاء، والتغذية، وأمن الطاقة.

26. وفي ظل الترابط العالمي، من المجدي وضع أهداف وغايات تعني الجميع ويسعى إلى تحقيقها المجتمع الدولي بأسره. لكنّ ذلك لا يعني أن نهجاً واحداً ينطبق على الجميع. فلا بدّ من توخي المرونة اللازمة والانطلاق من المعايير الدولية، لتصميم غايات تلبّي الاحتياجات وتنسجم مع الأولويات الإقليمية، والوطنية، ودون الوطنية. ولرصد هذه الغايات، ينبغي إنتاج بيانات مصنّفة حسب الجنس، والسن، ومكان الإقامة في الأرياف أو في المدن. وتصميم الغايات الإنمائية حسب الظروف المحلية والوطنية لا يكتسب الفعالية والشرعية اللازمة إلا إذا أتى نتيجة مشاركة شاملة للجميع.

"التنمية البشرية في صلب خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015"

27. وإزاء القصور الحاصل في الماضي، ينبغي أن تكون التنمية البشرية والقضاء على الفقر في صلب أي خطة جديدة للتنمية. إلا أن الخطة يجب أن تركز أيضاً على مواضيع لم يتناولها صراحة إطار الأهداف الإنمائية للألفية، وهي تزداد أهمية وإلحاحاً منذ اعتماد إعلان الألفية (القسم الثالث). ومن هذه المواضيع الحد من عدم المساواة داخل البلدان وبينها؛ ومعالجة تغيّر المناخ وتحقيق التنمية المستدامة؛ وتحصين المناعة في مواجهة الكوارث الطبيعية؛ ومعالجة العوامل الديمغرافية والأوبئة؛ وتناول قضايا التوسّع العمراني؛ وإحلال السلام والأمن؛ وبناء أنظمة الحكم وقدرات الدولة؛ واحترام حقوق الإنسان والتنوع الثقافي. ويتطلّب العمل على هذه الأهداف في سياق الخطة الجديدة للتنمية، على النحو المبيّن في القسمين الرابع والخامس، اتخاذ إجراءات متضافرة على الصعيد العالمي تتشارك في المسؤولية عنها جميع البلدان.

28. وكان التوافق العالمي على إطار الأهداف الإنمائية للألفية من أهم مواطن القوّة في هذا الإطار. وفي ظل تزايد الترابط بين البلدان، وتعاظم التحديات العالمية المقبلة، يتطلّب العمل للمستقبل خطة عالمية للتنمية، تتولاها جميع البلدان في إطار من المسؤولية المشتركة. ويتطلب تحديد أهداف وغايات دقيقة للشراكة العالمية لتفعيل التنفيذ وتعزيز المساءلة.

Photo Credit: UN Photo

3. الاتجاهات، والتحديات، والفرص العالمية التي يجب أن تستجيب لها خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015

أ. تقدّم كبير، لكن لم يعد من الممكن الاستمرار في المسار ذاته

29. منذ عام 2000، عند تبني إعلان الألفية، كان العالم ينعم بنمو اقتصادي قوي، أسهم في انتشال الملايين من الفقر. وفي الفترة نفسها، شهد العالم تقدماً في التكنولوجيا، أحدث تغييراً جذرياً في طرق التواصل بين البشر، ووسائل تنظيمهم، وبناء الشبكات بينهم، ومصادر حصولهم على العلم والمعرفة، وطبيعة مشاركتهم كمواطنين على المستويين الوطني والعالمي.

"التقدّم في التنمية البشرية لم تأتِ نتائجه بالتساوي على الجميع"

30. إلا أن التقدّم في التنمية البشرية لم تأتِ نتائجه بالتساوي على الجميع، بل لم يكن للكثيرين نصيب منه، فاتسعت الفوارق أكثر فأكثر بين البشر. وقد كشفت الأزمة المالية وأزمة الطاقة وأزمة الغذاء في الفترة من 2007 إلى 2010 هشاشة نظم الإمدادات الغذائية العالمية، وأظهرت القصور في الأسواق المالية وأسواق السلع، وبيّنت مواطن ضعف كبيرة في آليات الحكم العالمي[14]. وكان في انتشار عدوى الانهيار المالي في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الاضطراب الذي أصاب الأسواق المالية العالمية مؤخراً جراء أزمات الديون السيادية في أوروبا، دليل على

14 دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، 2010: إعادة تنظيم التنمية على النطاق العالمي (مطبوعات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.10.II.C.1).

ترابط الاقتصاد العالمي. وليس الارتفاع العالمي الحاد في أسعار الغذاء والطاقة سوى نتيجة للإهمال المزمن للزراعة، والتخوّف من عواقب تغيّر المناخ، وارتفاع نسبة التعرض للكوارث والتأثر بها، واستخدام الأراضي لإنتاج الوقود الحيوي على حساب إنتاج الغذاء، وكذلك المضاربة في أسواق الطاقة والسلع الأولية. ويعاني مليار شخص تقريباً في مختلف أنحاء العالم من سوء التغذية[15]، ويعاني أكثر من 200 مليون شخص من البطالة[16]. أما نسبة الدخل من العمل من مجموع الدخل القومي فتُراوح في حالة ركود أو تراجع في غالبية البلدان المتقدمة والبلدان النامية منذ ثمانينات القرن الماضي. ولا تغطي نظم الحماية الاجتماعية سوى 28 في المائة من سكان العالم، مما يدل على ارتفاع نسبة الاعتماد على أنماط العمل غير النظامي[17]. والواقع أن أزمة فرص العمل في العالم هي دليل على التكاليف الباهظة التي أصابت الإنسان من جراء الأزمات المتتالية، فكان نصيب الفئات الضعيفة مزيداً من التهميش والفقر. وإضافة إلى الأزمات الاقتصادية والغذائية، يواجه العالم أزمة بيئية من أشد عواقبها تغيّر المناخ.

ب. تقدّم في القضاء على الفقر، لكن المساواة لا تزال بعيدة المنال

31. استطاع عدد من البلدان النامية، معظمها في آسيا، تقليص الفوارق في مستويات المعيشة بينها وبين البلدان المتقدمة، بينما تراجعت بلدان أخرى، وخصوصاً في أفريقيا. وقد انخفض عدد الفقراء في العالم الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار يومياً من 1.9 مليار شخص في 1990 إلى 1.3 مليار في 2008[18]. وشهدت بلدان نامية عديدة تراجعاً في الفقر، تركز معظمه في الصين. وعلى الرغم من تراجع معدلات الفقر في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، ارتفع العدد المطلق للفقراء في المنطقة[19]. وتعيش غالبية فقراء العالم، أي ثلاثة أرباع الفقراء، في البلدان التي تصنّف الآن بمجموعة البلدان المتوسطة الدخل.

32. وباستثناء حالات قليلة، تتسع الفوارق في توزيع الدخل والثروة داخل البلد الواحد منذ أوائل ثمانينات القرن الماضي، حتى في البلدان المرتفعة الدخل[20]. ولا تزال الفوارق كبيرة أيضاً في حيازة الأراضي والأصول الإنتاجية، وفي الحصول على الفوائد الاجتماعية وعلى الخدمات. وفي البلدان النامية، تعاني الأسر التي تعيش في الأرياف والمنخفضة الدخل أكثر من غيرها من قلة توفر الطعام المغذي، ومياه الشرب الآمنة، والصرف الصحي، وصعوبة توافر التعليم الأساسي، وتدني مستوى التحصيل العلمي. أما معدلات وفيات الأطفال وحالات التقزم في الخمس الأدنى من توزيع الثروة

15 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، 2011، روما، متاح على الموقع: http://www.fao.org/docrep/014/i2330a/i2330a00.htm.

16 International Labour Organization, *Global Employment Trends 2011* (Geneva), available from http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/@publ/documents/publication/wcms_150440.pdf.

17 International Labour Organization, *World Social Security Report 2010/2011* (Geneva, 2011).

18 Shaohua Chen and Martin Ravallion, "An update to the World Bank's estimates of consumption poverty in the developing world", Briefing Note (Washington D.C.: World Bank, Development Research Group, 2012), available from http//siteresources.worldbank.org/INTPOVCALNET/Resources/Global_Poverty_Update_2012_02-29-12.pdf.

19 المرجع السابق.

20 البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية لعام 2008، واشنطن العاصمة.

فتفوق المستويات المسجلة في الخمس الأعلى بواقع مرتين إلى أربع مرات[21]. لكن التباين في الأجور، وإمكانية الوصول إلى مواقع صنع القرار، ومعدل الإصابة بمرض فيروس نقص المناعة البشرية تبقى من مظاهر استمرار عدم المساواة بين الجنسين[22]. وفي الكثير من الظروف، تتعذر المساواة في التماس العدالة والمشاركة السياسية في الواقع.

33. وسيكون العمل على عكس هذه الاتجاهات في الأعوام المقبلة مهمة صعبة. فقد أعاقت الفوارق الكبيرة التنمية المستدامة في الماضي، ويجب ألا يكون لها مكان في عالم ينشد العيش الكريم والآمن حقاً لكل مواطن.

ج. قضية المعرفة

Photo Credit: iStock Photo

34. أدّى انتشار الإنترنت وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مختلف أنحاء العالم إلى إتاحة فرص مذهلة لإنتاج المعلومات، ونقلها، ونشرها. إلا أن عدم المساواة في إمكانية الوصول إلى شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحصول على التعليم، والاستفادة من التقدم التكنولوجي، والمشاركة في نظم الابتكار لا يزال كبيراً، داخل البلد الواحد وبين البلدان. وتتسع الفجوة أكثر فأكثر بفعل انقراض المعرفة التقليدية وقنوات نقلها غير الرسمية. وتعوق صعوبة الوصول إلى المعرفة التقدم نحو النمو الشامل وخلق فرص العمل، واستغلال التقدم التكنولوجي في التنمية المستدامة وتحسين الصحة. وسيكون لتبادل المعرفة دور هام في إحداث التغيير والتحوّل اللازم لتحقيق الأمن الغذائي، وأمن التغذية، وأمن الطاقة بطرق مستدامة وفي احتواء مخاطر تغيّر المناخ[23].

21 UNICEF, *Progress for Children: Achieving the MDGs with Equity* (United Nations publication, Sales No. E.10.XX.5).

22 هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تقدّم نساء العالم سعياً لتحقيق العدالة 2011-2012 (نيويورك، 2011).

23 على سبيل المثال

World Economic and Social Survey 2011: The Great Green Technological Transformation (United Nations publication, Sales No. E.11.II.C.1); and United Nations System High Level Task Force on the Global Food Security," Food and nutrition security for all through sustainable agriculture and food systems", March 2012, available from http://un-foodsecurity.org/sites/default/files/HLTF%20note%20on%20Sustainable%20Agriculture%20and%20Food%20 Systems.pdf.

د. تغيّر الملامح الديمغرافية

35. ازداد عدد سكان العالم ملياري نسمة خلال الربع الأخير من القرن الماضي. وفي كل عام، يزداد مجموع السكان بنحو 78 مليون نسمة[24]. وهكذا سيكون على الاقتصاد العالمي، بحلول عام 2050، أن يؤمن أسباب العيش الكريم لأكثر من تسعة مليارات نسمة، 85 في المائة منهم يعيشون في ما يعرف حالياً بالبلدان النامية[25]. ويتوقع أن تسجل أفريقيا نحو نصف الزيادة السكانية وأن تضم ربع سكان العالم تقريباً بحلول عام 2050.

36. وعدم المساواة في الحصول على التغذية الكافية والسليمة، والتعليم، والخدمات الاجتماعية والخدمات الصحية الأساسية، بما في ذلك خدمات الصحة الإنجابية، هو من الأسباب الرئيسية لارتفاع معدلات الوفيات ومعدلات الخصوبة بين الفقراء وفي المناطق المنخفضة الدخل. ولا تزال معدلات الحمل غير المقصود مرتفعة في العديد من البلدان، وخاصة بين اليافعات من الفقراء. والعدد المتزايد من الشباب الذين يتعذر عليهم إيجاد فرص عمل هو من المشاكل الكبيرة التي يحتمل أن تقوض التماسك الاجتماعي وتزيد موجات الهجرة.

"يرتفع عدد المسنين في العالم بسرعة مذهلة"

37. وساهم التقدم الكلي في التنمية البشرية في مختلف أنحاء العالم في تخفيض معدلات الوفيات وإطالة متوسط العمر. ونتيجة لذلك، يشهد العالم ارتفاعاً متسارعاً في عدد المسنين، بحيث يتوقع أن تبلغ نسبة الذين لهم من العمر أكثر من 60 سنة بحلول عام 2050، واحد من ثلاثة أشخاص في البلدان المتقدمة، وواحد من خمسة أشخاص في البلدان المصنّفة حالياً بالبلدان النامية[26]. ويفرض ارتفاع متوسط عمر السكان وانخفاض معدلات الولادة حالياً أعباء كبيرة على نظم معاشات التقاعد والنظم الصحية، ولا سيما في البلدان المتقدمة، وأيضاً في بعض البلدان النامية. وتترتب على هذا الوضع تطوّرات تستلزم إعادة تصميم نظم معاشات التقاعد بحيث تضمن الأمن الاقتصادي للجميع مع التقدّم في السن ولا تقوّض الملاءة المالية؛ وتطوير الخدمات الصحية وخدمات الرعاية الطويلة الأجل للحفاظ على صحة السكان المسنين ونشاطهم؛ وإتاحة الفرص للمسنين للمشاركة في المجتمع بفعالية.

24 United Nations Population Fund, State of World Population 2011 (United Nations publication, Sales No. E.11.III.H.1) available from http://foweb.unfpa.org/SWP2011/reports/EN-SWOP2011-FINAL.pdf.

25 المرجع السابق.

26 *World Population Ageing 2009* (United Nations publication, Sales No. E.10.XIII.5) available from http://www.un.org/esa/population/publications/WPA2009/WPA2009-report.pdf.

Photo Credit: UN Photo

38. ومع وصول عدد المهاجرين إلى خارج بلدانهم إلى 214 مليون تقريباً، وعدد النازحين في الداخل إلى نحو 740 مليون اليوم، في حركة هجرة ناشطة بين بلدان الجنوب ومن بلدان الجنوب إلى بلدان الشمال؛ بات نحو مليار شخص يعيشون خارج موطن نشأتهم أو بعيداً عن مكان إقامتهم المعتاد في بلدهم[27]. وما من منطقة اليوم بمنأى عن تأثير الهجرة الدولية مع ارتفاع الهجرة بين بلدان الجنوب ومن بلدان الجنوب إلى بلدان الشمال. والأسباب التي تدفع الناس إلى الانتقال متعددة، منها البحث عن فرص وظروف أفضل للتعليم والعمل، والهروب من الفقر، والنزاع، ومن انتهاكات حقوق الإنسان، والجوع، والتمييز، والتردي البيئي والكوارث الطبيعية. وتحمل الهجرة فوائد لكل من بلدان المنشأ وبلدان المقصد على حد سواء، إذ تسهم في تعزيز حركة التحويلات المالية وسد النقص في القوى العاملة. ويصعب تقييم ما ينتقل عبر الهجرة من موارد، ومهارات، ومعارف، وأفكار، وشبكات بمقاييس كمية. وقد استفاد الملايين من الهجرة لبناء مستقبل أفضل لهم ولذويهم، بينما لا يزال آخرون يعملون ويعيشون في ظروف غير آمنة، ومحفوفة بالمخاطر، حيث يعانون من التهميش والتمييز، ويُحرمون من الخدمات الاجتماعية والصحية. وفي هذه الظروف، يمكن أن تكون الهجرة سبباً في أزمات اجتماعية كبيرة نتيجة لتشتت الأسرة، وخاصة في بلد المنشأ.

27 United Nations Department of Economic and Social Affairs, Population Division, "Trends in international migration stocks: migrants by age and sex, POP/DB/MIG/Stock/Rev.2010 (New York, 2011); and United Nations Development Programme, *Human Development Report 2009 – Overcoming barriers: Human mobility and development* (New York, 2009).

39. وبحلول عام 2050، من المتوقع أن تتركز في المناطق الحضرية نسبة 70 في المائة من سكان العالم[28]. ويحدث معظم التوسّع العمراني السريع في أقل البلدان قدرة على تلبية الطلب المتزايد على فرص العمل الكريم، وتأمين السكن اللائق، وتقديم الخدمات الحضرية الأساسية. ويعيش قرابة مليار نسمة، أو 33 في المائة من سكان المدن في البلدان النامية، في مناطق عشوائية، في ظروف مجحفة تهدد حياتهم[29]. وإذا تركت هذه الأوضاع بلا علاج، قد تتحوّل إلى مصدر لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

"يستدعي النمو السكاني مضاعفة الإنتاج الزراعي لتلبية الطلب على الغذاء"

40. وتزايد سكان المدن سيؤدي إلى تغيّر أنماط الغذاء واستخدام الأراضي، ولهذا التغيّر تداعيات خطيرة. فارتفاع معدلات الدخل والنمو السكاني لم يؤدّ إلى ارتفاع الطلب على الغذاء فحسب، بل أحدث تغيّراً في أنماط التغذية. ونتيجة لهذا التغيّر، ارتفع معدل استهلاك الفرد من اللحوم، بحوالي الربع في العقد الماضي. ومع أن اللحوم هي مصدر هام للبروتين، يعني ارتفاع الطلب عليها تحوّلاً في استخدام الأراضي، ونزع المزيد من الغابات، واستهلاك المزيد من الطاقة، وارتفاع أسعار الغذاء، ونقص الغذاء في بعض المناطق. فتأمين الغذاء للأعداد المتزايدة من السكان بحلول عام 2050، يستدعي مضاعفة الإنتاج الزراعي في البلدان النامية[30]. والزيادة في الإنتاج الغذائي العالمي التي فاقت النمو السكاني، لم تكن كافية لتلبية الطلب المحتمل، وقد أدى التفاوت في توزيع الغذاء إلى حرمان مليار شخص تقريباً في مختلف أنحاء العالم من الغذاء الكافي في عام 2010. وفي الوقت نفسه، يعاني نحو 500 مليون شخص من السمنة المفرطة[31]. وتنتشر أنماط الاستهلاك الغذائي غير الصحية، التي تسهم في تزايد انتشار الأمراض المزمنة، وتؤدي إلى رفع التكاليف الصحية على مستوى العالم. ويحد نقص التغذية في المراحل العمرية المبكرة من نمو الأطفال، ويزيد مخاطر الإصابة بأمراض مزمنة في مراحل لاحقة من العمر. كما أن نقص التغذية يعرّض المرأة لمخاطر صحية جسيمة أثناء الحمل. وتواجه العديد من البلدان النامية عبئاً صحياً مزدوجاً بسبب ارتفاع معدلات انتشار النقص والإفراط في التغذية على حد سواء.

"تبلغ معدلات النشاط البشري حداً يهدّد باستنفاد قدرة الأرض"

ه. الآثار على البيئة

41. وكان النمو السكاني، وارتفاع الدخل، واستخدام الطاقة والموارد، وانتشار النفايات والتلوث عبئاً كبيراً بلغ حد استنفاد الموارد الطبيعية والتدهور البيئي. فعالم اليوم شاهد على نزع ما يقارب نصف غابات الكرة الأرضية، وعلى نضوب موارد المياه الجوفية ومصائد الأسماك بسرعة مذهلة، وتردّي الأراضي، وتحمّض المحيطات. وقد أصابت الأضرار التنوع الحيوي، وازدادت انبعاثات

28 United Nations Department of Economic and Social Affairs, Population Division, "World Urbanization Prospects, the 2011 revision", (New York, 2012), available from http://esa.un.org/ unpd/wup/index.htm.

29 United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat), State of the World's Cities 2010/2011: Bridging the Urban Divide (Nairobi, 2008), available from http://www.unhabitat.org/pmss/ listItemDetails.aspx?publicationID=2917.

30 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حال انعدام الأمن الغذائي في العالم، 2011، مرجع سبق ذكره.

31 منظمة الصحة العالمية، المشكلات المطروحة في التغذية، متاح على الموقع http://www.who.int/nutrition/challenges/ar/index.html.

ثاني أكسيد الكربون بنسبة 40 في المائة في الفترة من 1990 إلى 2008، بحيث وصل مقدار تركزها في الجو إلى 30 مليار طن في السنة، وهو حد كافٍ لإحداث تغيّرات خطيرة في المناخ[32].

Photo Credit: UN Photo

42. وتبلغ معدلات النشاط البشري حداً يهدّد باستنفاد قدرة الأرض، فلا يعود باستطاعتها أن تكون مصدراً لهذا النشاط ولا مصرفاً لما يخلّفه. ففي الوقت الحاضر، يؤمن الوقود الأحفوري ما يزيد على 85 في المائة من الطاقة الأولية ويسبب انبعاث نحو 60 في المائة من ثاني أكسيد الكربون، وكذلك انبعاث نسب ضخمة من المركبات الكبريتية والنيتروجينية، والكربون الأسود، والزئبق، وغيرها من ملوثات الهواء. وللحد من ارتفاع متوسط درجة الحرارة في العالم، بحيث لا يتجاوز المعدلات ما قبل الصناعية بأكثر من درجتين مئويتين (لكن احتمال تجاوز هذا المستوى يبقى أكبر من 50 في المائة)، ينبغي تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى أقل من 44 جيجا طن معادل ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2020، أي إلى معدّلات أقل بكثير من المعدلات الحالية. وضرورة تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري يتزامن مع ضرورة زيادة إمدادات الطاقة، إذ لا يزال نحو 1.4 مليار شخص محرومين من خدمات الطاقة الحديثة، وهذا يحدّ من قدرتهم على التغلب على الفقر. وإمدادات الطاقة التقليدية تزيد من أعباء العمل من غير أجر، ولا سيما على المرأة.

32 دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، 2011، مرجع سبق ذكره.

Photo Credit: iStock Photo

43. وازدادت حالات حدوث الكوارث الطبيعية إلى خمسة أضعاف ما كانت عليه في سبعينات القرن الماضي. ومن أسباب ذلك تغيّر المناخ بفعل الإنسان. وتهدّد الكوارث الطبيعية سبل المعيشة، وتقضي على أعوام من الاستثمار في البنية التحتية. وبسبب نزع الغابات، وتآكل التربة، وتدهور الحماية الطبيعية للسواحل، ورداءة البنية التحتية تؤدي تقلبات الطقس إلى كوارث بشرية، تصيب بأشد الأضرار الفئات الفقيرة والضعيفة في أقل البلدان نمواً، والبلدان غير الساحلية الأقل نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 42 مليون نسمة نزحوا بسبب الكوارث الطبيعية المفاجئة في عام 2010.

و. عالم غير آمن

44. يعيش خُمس البشرية على الأقل في بلدان تعاني من العنف، والنزاع السياسي، وانعدام الأمن، وضعف التماسك الاجتماعي[33]. وهذه الظروف عقبة كبيرة أمام التنمية، ولتداعياتها أثر طويل الأمد على رفاه المجتمع. ولم تحقق أي من البلدان المنخفضة الدخل التي تعيش ظروف عنف أو اضطراب أيّ هدف من الأهداف الإنمائية للألفية[34]. ففي البلدان التي تفتقر إلى المقومات الأساسية لحماية المواطن وتعاني من العنف الشديد تتجاوز معدلات الفقر المتوسط العالمي بأكثر من 20 نقطة مئوية[35]. وفي البلدان التي تفتقر إلى المقومات الأساسية لحماية المواطن وتعيش حالة صراع

33 Geneva Declaration Secretariat, *Global Burden of Armed Violence 2011*: *Lethal Encounters* (Cambridge University Press, 2011).

34 البنك الدولي، تقرير التنمية العالمية لعام 2011، واشنطن العاصمة.

35 المرجع السابق.

واضطراب ترتفع معدلات سوء التغذية، ويتراجع مستوى التعليم، وترتفع وفيات الأطفال، وتزداد الأسر التي تعيلها امرأة بمفردها مع أطفالها، ويزداد الحرمان من مياه الشرب الآمنة، ومن خدمات الصرف الصحي الأساسية.

"لم تحقق أي من البلدان المنخفضة الدخل المتأثرة بالعنف أو التي تفتقر إلى المقومات الأساسية لحماية المواطن حتى ولو هدفاً واحداً من الأهداف الإنمائية للألفية"

45. وإذا كان المقصود بالسلام "انتفاء العنف" أو "انتفاء الخوف من العنف"، فيكون نتيجة لاجتماع عوامل عديدة متآزرة لا وجود لعامل منها دون الآخر ومن هذه العوامل المساواة بين الطبقات الاجتماعية وضمن الطبقة الواحدة في الحقوق والواجبات والمساواة بين الجنسين، والعدالة، وتأمين فرص التعليم والعمل، والإدارة السليمة للموارد الطبيعية، وحماية حقوق الإنسان، وعدم الإقصاء السياسي، وخفض معدلات الفساد[36]. ويمكن أن يحقق درء النزاع وإحلال السلام مكاسب إنمائية سريعة. وهذا يظهر في تجارب بلدان كثيرة مثل إثيوبيا، ورواندا، والسلفادور، وكمبوديا، وموزامبيق. ولا بدّ من وجود قوانين تضمن الحماية من جميع أنواع العنف، ومنها العنف ضد الأقليات، والمرأة والطفل؛ والحماية من كل فعل إساءة، أو قهر، أو تعذيب؛ وحماية الممتلكات؛ وتعزز الثقة بأن العدالة القضائية لن تتوانى عن ملاحقة أي جرم. وتتطلب معالجة أسباب النزاعات نهجاً متعدد الأبعاد تلتقي فيه التنمية، واحترام حقوق الإنسان، والسلام، والأمن، وسيادة القانون، أبعاداً أساسية لرفاه الإنسان.

46. وأدت الأنماط التي خلفتها العولمة إلى انعدام أمن الدخل والعمل، بفعل تشجيع الاستعانة بمصادر خارجية وإضعاف أنظمة حماية العمال. وهذا الواقع يهدّد بتقويض سبل معيشة العديد من الأسر عند حدوث أي صدمة اقتصادية ولو بسيطة، لا سيما وأن معظم عمال العالم غير مشمولين بخدمات الضمان الاجتماعي.

ز. الحكم وضعف المساءلة

47. اتضح مدى ترابط النظام الاقتصادي العالمي على أثر ما شهده العالم مؤخراً من أزمات في الغذاء والطاقة، وأزمات مالية. والأبعاد العالمية لتداعيات تغيّر المناخ والهجرة واضحة للجميع. إلا أن السياسات، والقواعد، والمؤسسات المعنية بمعالجة هذه القضايا يغلب عليها الطابع الوطني، بينما تبقى الآليات العالمية في حالة من التعدّد والتجزؤ. فالآليات المتعدّدة الأطراف المعنية بالتجارة، والمال، والبيئة تفتقر إلى التنسيق في الكثير من الأبعاد[37]. وتختلف مؤسسات الحكم العالمي من حيث الجهات التي تؤيدها، وتوزيع الأصوات والسلطة حسب قوة أعضائها ونفوذهم؛ ويشكو بعضها، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية، من ضعف مقوّمات الديمقراطية.

48. ودفع القصور في نظم الحكم العالمي والإخفاق في تنفيذ الأطر القانونية العالمية البلدان إلى البحث عن حلول على مستوى المناطق، عبر توقيع اتفاقات تجارية إقليمية، وإنشاء آليات إقليمية

36 Institute for Economics and Peace, “Structures of peace: identifying what leads to peaceful societies”, October 2011 (Sydney).

37 دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم 2011، مرجع سبق ذكره.

للتعاون المالي، واتخاذ ترتيبات غير رسمية لمعالجة قضايا الهجرة[38]. ولهذه الترتيبات أهمية بالغة في تلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة بكل منطقة، لكنّ التنسيق يبقى ضرورياً لتجنّب التجزؤ والتفكك في السياسات، وضمان توافقها مع الأنظمة المتعددة الأطراف والمعايير الدولية.

49. وأعادت الأحداث الأخيرة التي شهدتها البلدان العربية إلى الصدارة المطالب التي طالما نادى بها المجتمع المدني، ولا سيما الشباب، من أجل الانتقال إلى الديمقراطية، وإحلال سيادة القانون[39]، واحترام حقوق الإنسان. وتؤكد هذه الأحداث على أهمية معالجة قصور مقوّمات الحكم الديمقراطي على المستويات الوطنية ودون الوطنية لضمان شرعية السياسات الإنمائية ولدعم تمكين المواطنين.

ح. مسارات إنمائية جديدة

50. الاستمرار في مسار النمو الاقتصادي كما في السابق لن يحل مشكلة عدم المساواة، ولن يخفف التوترات الاجتماعية، ولن يحدّ من الضغوط على الموارد الطبيعية وعلى البيئة. فمن الضروري إيجاد طرق إنمائية جديدة تشجع التجديد والابتكار سعياً إلى نمو وتنمية للجميع، في إطار من الإنصاف والاستدامة. ويجب أن يترافق هذا الجهد مع إعادة تكوين الشراكة العالمية للتنمية لدعم تنفيذ ما يُحدّد من أهداف ولضمان المساءلة الفعالة على النتائج على جميع المستويات.

38 UNCTAD, Trade and Development Report 2007 (United Nations publication, Sales No. E.07.II.D.11); and International Organization for Migration, "Regional consultative processes", available from http://www.iom.int.rcps.

39 يتضمن ذلك احترام القوانين العرفية والتقليدية الهامة للسكان الأصليين وسكان الأرياف في العديد من البلدان.

Photo Credit: UN Photo

4. رؤية للمستقبل الذي نريد للجميع

أ. نحو تنمية مستدامة للجميع، محورها الإنسان

"رؤية لخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 تسهم في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة، التي محورها الإنسان في جميع أنحاء العالم"

51. يقدم هذا التقرير رؤية لخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، خطة تسهم في تحقيق التنمية العالمية المستدامة والشاملة، التي محورها الإنسان، وتسهم في بناء "المستقبل الذي نريد للجميع". وإزاء التحديات المبينة في القسم الثالث، يتطلب هذا العمل تغييراً وتحوّلاً في أنماط الإنتاج والاستهلاك، وفي إدارة الموارد الطبيعية، وفي آليات الحكم. وكل ذلك، يستلزم نهجاً إنمائياً شاملاً قوامه العدالة الاجتماعية، والتحول الهيكلي، والتنوع والنمو الاقتصادي[40].

52. فالرؤية المبيّنة في هذا التقرير هي رؤية عالمية شاملة. وتنطلق هذه الرؤية من التسليم بضرورة تنسيق السياسات في ظل تنوّع الظروف والتحديات داخل البلدان وبينها. وإزاء عدم وجود مسار إنمائي ينطبق على جميع الأوضاع، لا بدّ من تركيز الاهتمام على عاملين اثنين. أولاً، يجب تضمين خطة الأمم المتحدة للتنمية، والاستراتيجيات الوطنية التي توضع عملاً بها، المبادئ والقيم الأساسية، والمعايير المستمدّة من الأطر المعترف بها دولياً؛ وثانياً، يجب السعي في الأجل القصير إلى تحقيق تقدّم قابل للقياس على أساس هذه المبادئ والقيم.

40 يتوافق هذا النهج مع المادة 55 من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على: "رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سليمة ودية بين الأمم المتحدة مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتساوي في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، تعمل الأمم المتحدة على: تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير فرص التشغيل الكامل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي".

وانطلاقاً من هذه المبادئ والقيم الأساسية، سيكون لابتكار السياسات واختبارها، وكذلك التعلم بالتبادل وبالمشاركة دور فاعل في دفع التغيير والتحول.

53. ولا تزال المبادئ والقيم التي أكد عليها إعلان الألفية والأهداف الرئيسية السبعة[41] أساساً متيناً لمعالجة التحديات الإنمائية العالمية في الحاضر وفي المستقبل، ويجب الأخذ بها في تشكيل خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015. والغاية هي بناء إطار محدد (1) ينطلق من ثلاثة مبادئ أساسية هي احترام حقوق الإنسان، والمساواة، والاستدامة؛ (2) ينظّم الأهداف الرئيسية ضمن أربعة أبعاد مترابطة هي التنمية الاجتماعية الشاملة، والاستدامة البيئية، والتنمية الاقتصادية الشاملة، والسلام والأمن. وهذه الأبعاد الأساسية تلتقي مع مفهوم "التخلص من العوز" لأجيال الحاضر والمستقبل، وترتكز على العناصر الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية)، وتتوافق مع مفهوم "التخلص من الخوف".

54. ويتطلب هذا الإطار تنسيقاً عالياً في السياسات على المستويات العالمية، والإقليمية، والوطنية، ودون الوطنية. وهذا لا يعني التزام الجميع بقائمة موحدة من أفضل الوسائل وأكثرها فعالية، بل إفساح المجال للاختيار بين الوسائل المقترحة وتكييفها حسب الأوضاع المحلية. وضرورة التمييز بين الظروف المختلفة لا يتناقض مع التأكيد على تنسيق السياسات. فالمقصود هو نهج مشترك ولكن غير موحد في تنسيق السياسات يسترشد بالرؤية الكلية والمبادئ الأساسية للإطار المقترح لخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015.

55. ويتضمن الشكل رسماً توضيحياً للإطار المتكامل لخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، يرتكز على المبادئ الأساسية الثلاثة للرؤية، وينظم الأهداف ضمن أربعة أبعاد، ويوزّع "الوسائل" المقترحة لتحقيق الأهداف في أربع فئات. وفي الإطار المتكامل المقترح، يجب تقييم "الوسائل" ليس من حيث فعاليتها في تحقيق الأهداف المرتبطة ببعد معيّن، بل في جميع الأبعاد. ويهدف التأكيد على الوسائل إلى معالجة أحد مواطن الضعف في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، إذ لم يأتِ على ذكر وسائل تحقيق الأهداف.

56. أما تفاصيل الإطار فيجب أن تكون موضوع مشاورات موسّعة. ولا يُقصد من الفقرات التالية تحديد أي من الأهداف في هذه المرحلة، بل تقديم وصف مؤقت للشكل الذي يمكن أن يكون عليه الإطار المقترح والاستدلال به لتحقيق الرؤية الإنمائية موضوع هذا التقرير.

41 الأمم المتحدة، قرار الجمعية العامة 55/2 الذي سبق ذكره، الفقرات 1-6، السلام والأمن ونزع السلاح؛ التنمية والقضاء على الفقر؛ حماية بيئتنا المشتركة؛ حقوق الإنسان، والديمقراطية، والحكم الرشيد؛ حماية المستضعفين؛ تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا؛ تعزيز منظمة الأمم المتحدة.

الشكل. إطار متكامل لتحقيق "المستقبل الذي نريد للجميع" في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015

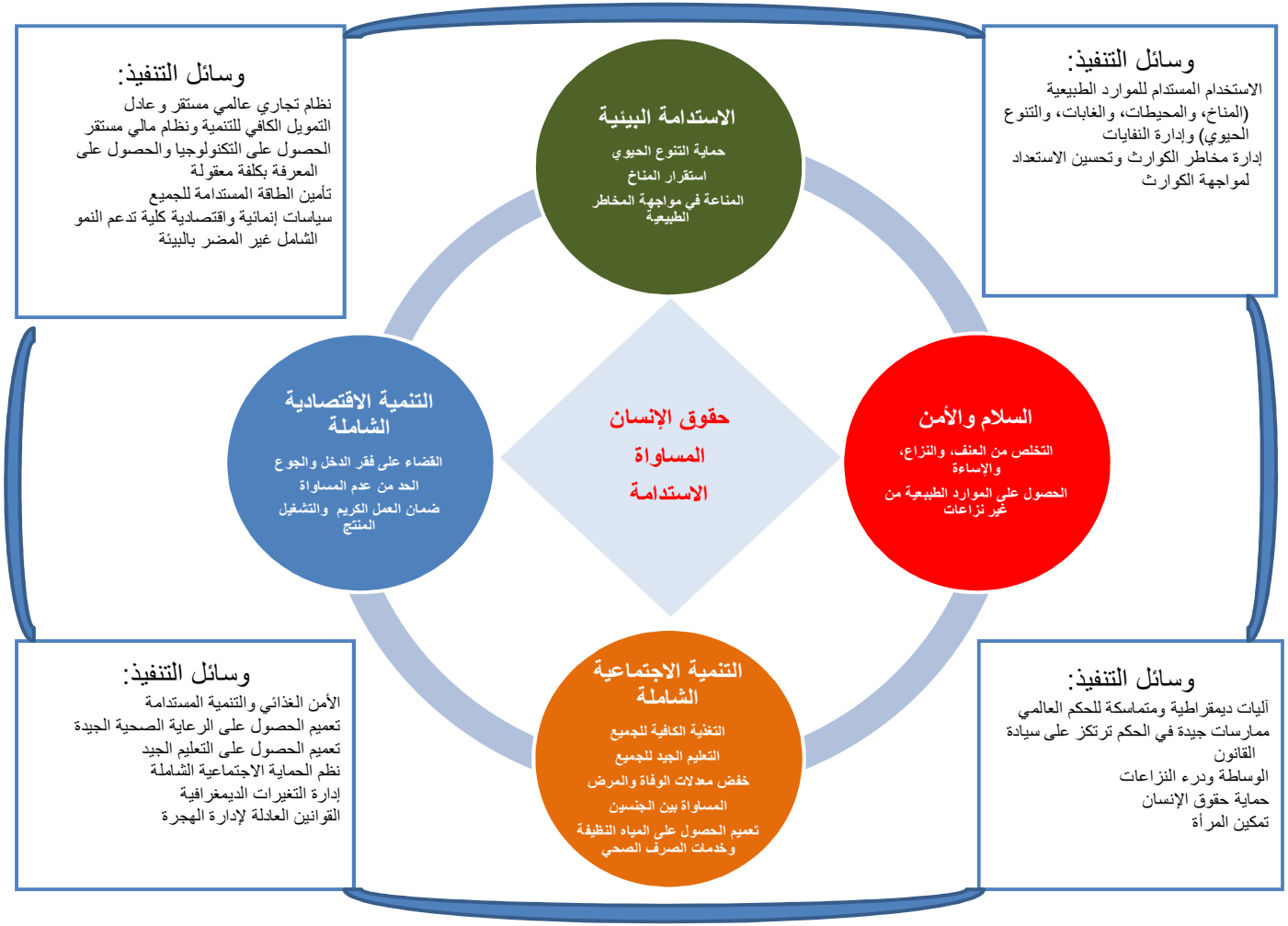

ب. ثلاثة مبادئ أساسية

57. المبادئ الثلاثة هي الأسس المشتركة اللازمة لتناول الاتجاهات ومعالجة التحديات العالمية التي تمثل أمام الجميع ما بعد عام 2015، وذلك عن طريق التغيير والتحول. وهذه المبادئ تصلح أساساً لأي خطة من أجل حياة أفضل للجميع، ويمكن أن يسترشد بها كل مجتمع لتلمّس أفضل السبل التي تؤدّي به إلى تحقيق هذه الرؤية.

1. حقوق الإنسان

58. تنبثق حقوق الإنسان المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وفي مجموعة كبيرة من الاتفاقيات والمعاهدات التي صدّق عليها العديد من الدول من قيم أساسية تشمل المساواة، وعدم التمييز، والسلام والأمن، والتخلص من الخوف والعوز، واحترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل والغذاء، والكرامة الاجتماعية والثقافية، والتعاضد، والتسامح، والمسؤولية المشتركة، والإدارة المسؤولة والديمقراطية، والتنمية المستدامة. وهذه القيم يجب أن تكون هي نفسها أساساً لخطة الأمم المتحدة الجديدة للتنمية التي تحقق التغيير. فهي تضم الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، والحقوق المدنية والسياسية التي تلازم تحقيق السلام والأمن ومواجهة تحديات أخرى، وكذلك الحق في التنمية. وهي حقوق لا تنفصل، ولا بدّ من تناولها جميعاً في إطار متزامن ومتكامل.

59. وتوفر عناصر المشاركة، والمساءلة، وعدم التمييز، والتمكين، وسيادة القانون[42] أساساً متيناً لمسارات التنمية الشاملة. فهي بمثابة خطوط توجيهية عملية لتصميم الاستراتيجيات الإنمائية وتقييمها وتوضيح مضمونها، بحيث تُعطى الأولوية، مثلاً، لحصول الجميع على القدر الكافي من المياه، والغذاء، والطاقة، وأمن الدخل، وخدمات الرعاية الصحية، وغير ذلك من السلع والخدمات العامة الأساسية.

2. المساواة

60. الحد من الفوارق التي تعوق المساواة في جميع المجتمعات هو أساس لأي رؤية تدعو إلى التنمية المستدامة للجميع. ونهج التنمية الشاملة للجميع ليس ضرورة أخلاقية فحسب، بل هو شرط لازم لتحقيق التنمية والسلام والأمن. ويعطي هذا النهج الأولوية القصوى لمعالجة أوضاع المرأة والشباب، وكذلك الفئات المعدمة والمحرومة، ويهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من التقدّم لصالح هذه الفئات نحو المساواة الكاملة، وذلك بإزالة العوائق الاجتماعية، والثقافية، والقانونية، والإدارية، والمالية التي تحول دون حصول هذه الفئات على فرص متكافئة في الخدمات، وتأمين فرص العمل الكريم، وحيازة الأراضي وغيرها من الموارد الاقتصادية، وريادة الأعمال واستخدام التكنولوجيا.

61. ولطالما اعتبرت المساواة بين الجنسين حقاً من حقوق الإنسان وهدفاً من الأهداف الإنمائية الأساسية. فالتمييز ضد المرأة والفتاة يعوق التقدم في جميع المجالات الإنمائية. ويجب أن تركز خطة

42 سيادة القانون هي قيمة أساسية للأمم المتحدة ومبدأ من مبادئ الحكم السليم، حيث يحاسب جميع الأفراد، والمؤسسات، والهيئات بموجب قوانين عامة، تطبق بالمساواة في ظل استقلال القضاء، وتنسجم مع مبادئ حقوق الإنسان، والأعراف، والمعايير الدولية.

الأمم المتحدة للتنمية ليس على إزالة فوارق معيّنة بين الجنسين ورصد التقدم فيها، بل أيضاً على تغيير جميع الظروف والعوامل التي تسهم في استمرار أيّ شكل من أشكال عدم المساواة بين الجنسين، والعنف ضدّ المرأة، والتمييز والتفاوت في التقدم الإنمائي بين الرجال والنساء والفتيان والفتيات. ويجب أن يكون تمكين المرأة والفتاة وحماية حقوقها[43] من ركائز خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015.

62. وتستلزم معالجة أشكال عدم المساواة معالجة مظاهر الفقر والحرمان وآثارها الآنية، ولكنها لا تقتصر على ذلك. فالتغيير والتحوّل يتطلب بلا شك رصد الفوارق الظاهرة والاعتراف بها وتتبعها ومعالجة أسبابها الجذرية، وأهمها أشكال التمييز والإقصاء، التي تستهدف خصوصاً المرأة والفتاة، وذوي الاحتياجات الخاصة، وكبار السن، والسكان الأصليين والأقليات. ومن الضروري وضع الاستراتيجيات الوطنية، والمحلية، والإقليمية على أساس الوقائع، وعلى أساس فهم الطبيعة المتداخلة لأشكال عدم المساواة، وتصميم الاستراتيجيات ورصد تنفيذها بمشاركة كاملة من ضحايا التمييز والإقصاء.

3. الاستدامة

63. ينبغي أن تكون الاستدامة[44]، في تعريفها الأوسع، مبدأ أساسياً لجميع مجالات التنمية وفي جميع المجتمعات. وهذا المبدأ هو من الصعوبات في الخطة الجديدة: فكيف يمكن التوفيق بين ضرورة تقليص الانبعاثات من غازات الاحتباس الحراري، وتحقيق إدارة أكثر إنصافاً واستدامة للموارد الطبيعية، وضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية الشاملة. وحسب الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+20، يعني التركيز على التنمية المستدامة التقيّد بأبعادها الثلاثة الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والإقرار بالترابط فيما بينها.

64. والاستدامة تعني العدالة بين الأجيال، وبناء عالم آمن يليق بأطفال المستقبل. ويتطلب ذلك حماية المستقبل، فيحظى أطفال الجيل المقبل الآتون بإمكانات النمو الصحي، والتغذية السليمة، والمناعة، والتعليم الجيد، واحترام التنوّع الثقافي، والحماية من العنف والإهمال. وما يحتاج إليه الأطفال في عالم الغد أيضاً هو نظم بيئية آمنة وغير ملوثة، ومياه نظيفة، ومحيطات سليمة، وهواء نقي، وهذه موارد يجب حمايتها، اليوم وفي المستقبل.

ج. أربعة أبعاد رئيسية

65. يتناول هذا القسم الأبعاد الأربعة الرئيسية، التي يتوقف عليها في الأعوام والعقود المقبلة بناء عالم قوامه الأمن، والمساواة، وحقوق الإنسان، والاستدامة للجميع. ويتطلب تحقيق هذه المقوّمات نهجاً متكاملاً للسياسات، يشمل الأبعاد الأربعة وينطلق من الترابط بينها. أما المبادئ الثلاثة المبينة آنفاً، وهي حقوق الإنسان، والمساواة، والاستدامة، فتُرسم على أساسها المسارات الإنمائية نحو تحقيق

43 لا تقتصر آليات حماية تلك الحقوق على سن النصوص القانونية وتنفيذها بفعالية، بل تشمل سياسات تشجيع المساواة بين الجنسين في الأعراف والسلوكيات الاجتماعية، والحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين في سوق العمل، والحصول على الموارد الإنتاجية، وحماية الحقوق الإنجابية، والحصول على الخدمات الصحية والتعليمية العالية الجودة، وضمان الحماية الاجتماعية.

44 الاستدامة في البعد البيئي ترد بالتفصيل في الفقرة ج-2 من القسم الرابع.

المقوّمات الأساسية لعالم الغد وأي أهداف تُحدّد في نطاق خطة التنمية. و"الوسائل" المقترحة لكل بُعد من الأبعاد مطروحة على سبيل الخيار لا الحصر، والقصد منها هو دعم هذه الأبعاد.

1. التنمية الاجتماعية الشاملة

66. تبدأ التنمية الاجتماعية الشاملة بضمان حق كل إنسان في الصحة والتعليم، وذلك من خلال تعميم الخدمات الصحية والتعليمية العالية الجودة. وهذا ما يجب أن يكون ركناً أساسياً في الرؤية لما بعد عام 2015. ويتطلب ضمان هذا الحق استثمارات لتحقيق ما لم يُنجز بعد من الأهداف الإنمائية للألفية، وتعزيز النمو الاقتصادي المستمر، وخلق فرص العمل، وسد الفوارق في الإمكانات البشرية كي لا ينتقل عدم المساواة والفقر من جيل إلى جيل.

"تبدأ التنمية الاجتماعية الشاملة بضمان حق كل إنسان في الصحة والتعليم"

67. ومن أولويات التنمية والاستثمارات الاجتماعية في الإنسان توفير الخدمات الصحية الوقائية، والعلاجية، والترويجية، والتركيز على صحة الأمهات، والمواليد، والأطفال، وعلى خدمات الصحة الإنجابية؛ وتوفير الأدوية الأساسية؛ ومكافحة الأمراض المعدية وغير المعدية؛ وتوفير إمدادات المياه الآمنة، وخدمات الصرف الصحي، وشروط النظافة العامة؛ والاعتناء بالأطفال في سن الطفولة المبكرة والمراهقة؛ وتعليم الأطفال؛ والتدريب والتعلم مدى الحياة؛ وتوفير خدمات الطاقة الحديثة. ولا بدّ من تضمين هذه الأولويات إجراءات حاسمة لوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز. وسيكون الوصول إلى الغذاء الصحي الكافي ونشر أساليب الحياة الصحية من خلال تعميم خدمات الصحة الوقائية ضرورياً للحد من انتشار الأمراض غير المعدية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ولا يزال توصيل مياه الشرب النظيفة وخدمات الصرف الصحي للجميع وعداً لم يتحقق في العديد من البلدان ومن الأولويات التي يجب الاهتمام بها.

Photo Credit: iStock Photo

68. ويجب أن تركز خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 على فعالية إدارة نظم التنمية الاجتماعية، وضمان التغطية الشاملة، ووضع الخدمات العالية الجودة في متناول حتى أشد الفئات حرماناً. والتكنولوجيات الصحية والمعلوماتية الجديدة، ووسائل الاتصال الجديدة المقبولة ثقافياً، هي أدوات فاعلة لدعم إجراءات التنمية الاجتماعية ولتمكين الأسرة.

69. ومن الممكن، لا بل من الضروري، بذل جهود طموحة ومكثفة للقضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع. وهذا يعني الحصول على كميات كافية من الأطعمة المغذية. ويندرج في إطار هذه الجهود اعتماد استراتيجيات وطنية لدعم نمو الإنتاجية الغذائية، وتعزيز الأمن الغذائي، والحد من تقلبات أسعار الغذاء، وتحصين المناعة باعتماد نظم شاملة للحماية الاجتماعية، وتمكين الأفراد من اكتساب القدرة على تحمّل الصدمات الناجمة عن تقلبات الأسعار ومخاطر المناخ، وذلك بوسائل منها حيازة الأرض، والحصول إلى المعلومات، والحصول على التكنولوجيا، والاعتمادات المالية، والنفاذ إلى الأسواق.

70. ومن المقوّمات الأساسية لبناء قدرات الأطفال الصغار الجسدية والإدراكية، ولا سيما الذين لا يتجاوز عمرهم السنتين توفير الأمن الغذائي والتغذية، وكذلك تحفيز النمو الحسي وتوفير الحماية. وتتعرض المراهقات، والمسنون، والمعوقون لحرمان شديد من التغذية والرعاية الصحية. ولذلك تعتبر الحماية الاجتماعية لهؤلاء ولمقدمي الرعاية لهم حقاً من حقوق الإنسان الإنسانية.

71. ومن الأهمية بمكان الإنصاف في التغيير، الذي يمدّ الشعوب بالقدرة على اختيار نظم قيمهم في سلام، ويتيح المشاركة الكاملة والتمكين. ويجب أن يتمتع الأفراد والمجتمعات بالقدرة على تكوين ثقافتهم وممارستها والاستمتاع بثقافة الآخرين من غير خوف. ويتطلب ذلك، جملة أمور منها، احترام التنوع الثقافي، وحماية الإرث الثقافي والطبيعي، وتعزيز المؤسسات الثقافية، ودعم الصناعات الثقافية والابتكارية، وترويج السياحة الثقافية.

2. الاستدامة البيئية

72. يعتمد الحفاظ على الاستدامة البيئية على استقرار المناخ، ووقف تحمض المحيطات، والحد من تردي الأراضي، وضمان الاستخدام المستدام للمياه، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، بما في ذلك التنوع الحيوي.

"للاستدامة البيئية دور في تحصين المناعة على كافة مستويات المجتمع وفي تحقيق مزايا متعددة"

73. ومن الضروري الجمع بين تنويع الإنتاج وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد وتقديم الحوافز لتطوير واستخدام المنتجات التي تترك أقل قدر من الآثار السلبية على البيئة سواء من حيث انبعاثات ثاني أكسيد الكربون أو استخدام المياه أو التنوع البيولوجي. ومن الضروري أيضاً أن يترافق الانتقال إلى مصادر الطاقة المنخفضة الكربون مع تحسين الكفاءة في استخدام الطاقة، وزيادة الاستهلاك الأخضر، ونشر التكنولوجيات التي تحقق الكفاءة في استهلاك الطاقة. ومن الضروري كذلك توسيع الإلمام العلمي بتغيّر المناخ

وتبادل المعرفة حول المخاطر الطبيعية، وحدود الموارد الطبيعية، وبيئة الفضاء، بهدف بناء سياسات للتنمية المستدامة على أساس من المعرفة.

74. وتقدم ثقافة التنمية المستدامة القيم والمهارات والمعلومات اللازمة لتكوين مواقف وأنماط جديدة في الاستهلاك والإنتاج تحقق التنمية المستدامة. وسيكون للتعليم المهني والتدريب الفني دور أساسي في إعداد الأفراد، ومنهم الشباب، لفرص العمل التي تدعم الاستدامة البيئية.

75. وللاستدامة البيئية، وضمنها تحسين الإدارة المستدامة والمتكاملة للموارد الطبيعية، والمشاركة الكاملة للمنظمات المحلية، دور في تحصين المناعة على كافة مستويات المجتمع وفي تحقيق مزايا متعددة. ونُهج التكيف حسب النظم البيئية ذاخرة بالفرص التي تحقق الفوائد للمجتمع والبيئة وللحد من مواطن الضعف، في إطار استراتيجيات التكيف الوطنية. كما أن المعرفة الأصلية وأساليب التكيف والتعايش التقليدية يمكن أن تكون أساساً لاستراتيجيات المعالجة المحلية.

Photo Credit: iStock Photo

76. ويجب أن يكون تحصين مناعة الفئات الضعيفة والحد من مخاطر الكوارث وغيرها من الصدمات من أساسيات العمل على الحد من التكاليف الاجتماعية والاقتصادية للكوارث، ومنها الوفاة، والجوع، وسوء التغذية، والنزوح، والهجرة القسرية. وينبغي أن يشكل توفير مستوى أدنى من الحماية الاجتماعية جزءاً أساسياً من هذه الجهود. وسيكون دمج الحد من مخاطر الكوارث في استراتيجيات التنمية المستدامة، من خلال تعزيز آليات تقييم المخاطر، ودرء الكوارث، وتوفير المساعدات الإنسانية، ضرورياً لحماية المكاسب الإنمائية لا سيما لأشدّ الفئات حرماناً.

77. ومن الأهمية أيضاً تحقيق الاستدامة لمدن المستقبل. ففي خضم التوسّع العمراني، يجب أن تستوفي المساحات الحضرية شروط الاستدامة البيئية، والكفاءة في استخدام الموارد والطاقة، ومقاومة الكوارث، وأن تخلو من الحرمان ومن المشاكل التي يعاني منها سكان المناطق العشوائية، وأن تكون مجهزة لتوصيل إمدادات الطاقة والخدمات الأساسية لجميع المقيمين بأسعار معقولة وأن تملك القدرة على توليد فرص العمل اللائق وتأمين سبل العيش الكريم.

78. وفي جميع هذه المجالات، يتطلب التقدّم المستدام ولا سيما في البلدان النامية نقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، والتعاون الدولي. فبناء "مجتمعات المعرفة"، وسبل العيش المستدامة، وإتاحة التعليم الجيد مدى الحياة، وضمان حرية التعبير والتنوع الثقافي واللغوي، كلّها عوامل لا غنى عنها في الانتقال إلى التنمية التي أساسها حقوق الإنسان والمساواة والاستدامة.

79. وتحسين الحصول على المعلومات والبيانات عن الأماكن والمساحات الجغرافية وبناء القدرات لاستخدام المعلومات العلمية في مجالات مثل رصد تغيّر المناخ، وتخطيط استخدام الأراضي، وإدارة المياه، والحد من مخاطر الكوارث، والأمن الصحي والغذائي، كلّها عوامل تساهم في إجراء تقييم دقيق للآثار البيئية والاجتماعية وفي صنع القرار بناء على معلومات وافية على جميع المستويات.

3. التنمية الاقتصادية الشاملة

80. لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة من غير نمو اقتصادي مستقر، ومنصف، وشامل للجميع، قائم على أنماط مستدامة للإنتاج والاستهلاك. والمقصود بالتنمية الاقتصادية الشاملة، هو أوسع بكثير من مجرد التركيز على الفقراء. فالتنمية الشاملة هي حق لكل إنسان، لا يقتصر مفهومها على حماية الفئة التي تصنّف بالفقراء، بل يشمل جميع الفئات الضعيفة التي تعيش في ظروف صعبة. وهذا المفهوم ليس مفهوماً جامداً، أي أن التنمية الاقتصادية الشاملة لا تعني مجرد انتشال الأفراد من حالة الفقر، بل تخليصهم من حالة الضعف أيضاً. ويتطلب ذلك نهجاً واسعاً لوضع السياسات الاقتصادية الكلية، نهجاً يوفق بين مقتضيات الاستقرار الاقتصادي الكلي والاستدامة المالية، ومقوّمات السياسات الإنمائية التي يمكن أن تولّد فرصاً كافية للعمل المنتج والعمل الكريم، وأن تسهم في الحد من الفقر وأشكال عدم المساواة، وضرورات تحقيق النمو الاقتصادي وضمان الرفاه من غير الإفراط في استهلاك الموارد وفي إنتاج الكربون والنفايات.

"التنمية المستدامة لا تتحقق من غير نمو اقتصادي مستقر، ومنصف، وشامل للجميع"

81. وسيكون تحسين إدارة القطاعات الاقتصادية والمالية أساساً للحفاظ على الأطر القانونية لاحترام حقوق الإنسان وحماية البيئة. ويتطلب واقع الترابط الاقتصادي والتجاري مزيداً من التنسيق على مستوى السياسات، وبناء الشراكات الفعالة، وتعزيز القدرات المؤسسية عبر البلدان والمناطق، لما لذلك من فوائد ليس أقلّها اكتساب المناعة المطلوبة للصمود أمام الصدمات الاقتصادية.

82. وأي استراتيجيات للنمو للمستقبل يجب أن تعطي الأولوية لمعالجة أزمة فرص العمل التي تجتاح العالم ولدعم الأنشطة الإنتاجية التي تسهم في خلق فرص التشغيل الكامل وظروف العمل اللائق. وفي ذلك، لا بدّ من إيلاء اهتمام خاص للمرأة، والشباب، والفئات المحرومة. ويتطلب ذلك دمج أهداف إيجاد فرص العمل في أطر الاقتصاد الكلي، وخطط التنمية الوطنية، واستراتيجيات الحد من الفقر. فالاحترام الكامل لحقوق الإنسان في العمل، واعتماد سياسات سوق العمل التي تصون ظروف العمل الكريم، وتوفير شروط الضمان الاجتماعي، والقضاء على العوائق الأساسية التي تثني

الأسواق وسياسات العمل عن الاستثمار المنتج، وتشجيع المبادرة وريادة المشاريع، عن طريق تيسير الحصول على الخدمات المالية مثلاً، كلها مكونات أساسية في التنمية الاقتصادية الشاملة.

83. ومع مراعاة الاحتياجات الخاصة بالبلدان، يجب أن تعطى الأولوية في الاستراتيجيات للاستثمارات التي تشجع الإنتاج، وتولد النمو الشامل وغير المضر بالبيئة، بما في ذلك تحسين الإنتاجية الصناعية والزراعية المستدامة، وتطوير البنية التحتية المادية، ونشر تكنولوجيا المعلومات، وتأمين الصحة والتعليم للجميع.

84. وتعتمد التنمية الاقتصادية الشاملة أيضاً على الحصول على الموارد الطبيعية والأراضي، وإمدادات الطاقة، والخدمات لأصحاب الحيازات الصغيرة من المزارعين، وأكثرهم من النساء، لدعم الإنتاج والاستهلاك الغذائي المستدام. ويعد النمو المستدام في الحيازات الزراعية الصغيرة عنصراً بالغ الأهمية للحد من الفقر في العديد من البلدان التي تعتمد فيها أعداد كبيرة من الأسر والنساء التي تعاني الفقر والجوع على الزراعة مصدراً رئيسياً للعيش.

85. وينبغي الاستفادة من نشاط وحيوية المهاجرين ومساهماتهم الاقتصادية وغير الاقتصادية في بلدان المنشأ وبلدان المقصد على حد سواء والاعتراف بأن المهاجرين هم محرك للابتكار لهم الحق في التمتع بحقوق الإنسان. ولذلك من الضروري تحسين إدارة الهجرة، في بلد المنشأ وفي بلد المقصد.

Photo Credit: UN Photo

86. والتعليم، بحكم تعريفه، هو وسيلة لنقل المعارف والمهارات والقيم، وحيازتها وتكييفها، وهو وسيلة لا غنى عنها في التنمية الاقتصادية الشاملة. فالأطفال والشباب والبالغون هم مشاركون في عملية التعلم ومساهمون فيها. والتعليم الأساسي هو بحد ذاته حق من حقوق الإنسان وهو ضمانة

للحقوق الأخرى، وأساس للنمو الاقتصادي الشامل وللتغيير والتحوّل. ويجب استكمال هذا التعليم بالمزيد من المواد التعليمية والتدريبية، ومنها البرامج ما بعد الثانوية والمهنية، لتكوين قوى عاملة تستطيع مواكبة التغيّر في الفرص الاقتصادية.

87. والعلوم والتكنولوجيا، والمعلومات الناتجة من تطبيقها، ستكون مصدراً للابتكار في التنمية. وبناء الشراكات لتعزيز القدرات العلمية والهندسية في البلدان النامية، والتنسيق العالمي والإقليمي لإجراء البحوث، وتطوير المنتجات، وإتاحة التكنولوجيا، ونقلها، وتكييفها، كلّها عوامل أساسية للتنمية التي تحقق التغيير. فالتكنولوجيا، مثلاً، وشبكات المعلومات، والابتكارات التي يطلقها الأفراد، عناصر تساهم في توجيه التقدم نحو الأمن الغذائي والتغذية، وتأمين الخدمات الصحية بكلفة معقولة، والاستخدام المستدام للطاقة وإدارة الموارد الطبيعية، واكتساب المناعة في مواجهة الصدمات، والتكيّف مع تغيّر المناخ، والتحوّل إلى أنماط أكثر إنصافاً واستدامة في الإنتاج والاستهلاك.

Photo Credit: iStock Photo

88. ومن الضروري إعادة تقييم الأطر التجارية، والمالية، والبيئية المتعددة الأطراف لضمان المزيد من التنسيق بهدف تمكين الجميع من تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام 2015. ولا بدّ من معالجة قصور مقوّمات الديمقراطية في بعض مؤسسات الحكم العالمي لضمان شرعية صنع القرار. ومن الضروري أيضاً التنسيق بين آليات الحكم العالمي والإقليمي.

4. السلام والأمن

89. من المكوّنات الأساسية للتنمية السلام والأمن، أي العيش بمنأى عن الاضطهاد السياسي، والتمييز وجميع أشكال العنف. وتظهر التجارب وتقر الاتفاقيات الدولية بين الحكومات صراحة، بأن السلام والأمن، والتنمية وحقوق الإنسان، هي عناصر مترابطة لا ينفصل أحدها عن الآخر، بل يدعم كل عنصر منها الآخر[45]. وذلك لا ينطبق على مناطق النزاع المسلح فحسب، حيث استعادة السلام والأمن ضرورة لأي برنامج إنمائي، بل ينطبق على جميع المجتمعات، بما في ذلك المجتمعات التي تشهد معدّلات غير مقبولة من العنف والظلم الذي غالباً ما يكون مستتراً ومتعدد الأوجه.

"يتوقف تنفيذ أيّ خطة لما بعد عام 2015 على سلامة أسس الحكم وفعاليتها"

90. وكثيراً ما يكون شرط إحلال السلام والأمن قضية ملحة، ولا سيما للفئات السكانية الضعيفة، أي النساء والفتيات، والأطفال والمسنين، وذوي الإعاقة، والمهاجرين، واللاجئين، والنازحين داخلياً، والسكان الأصليين والأقليات. ودرء النزاعات وضمان الأمن لهذه الفئات ليس وليد النية الحسنة وحس التضامن وحسب، بل يتوقف على فعالية أجهزة العدالة والقضاء، ومدى انفتاح عملية وضع السياسات وتنفيذها على المشاركة من الجميع. ومن الضروري تعزيز ثقافة بناء السلام والتسامح، وكذلك بناء قدرات الدول على إحلال السلام والأمن في جميع البلدان، ولا سيما ما يعرف "بالدول الضعيفة" أي التي تفتقر إلى المقومات الأساسية لحماية المواطن.

Photo Credit: UN Photo

45 الأمم المتحدة، قرار الجمعيّة العامة 60/1 المؤرخ 16 أيلول/سبتمبر 2005.

91. ولا يمكن أن تخلو أي خطة للمستقبل من هدف درء جميع أشكال العنف والإساءة، وضرورة الحماية من جميع مظاهرها من الاتجار في البشر، والتعذيب، والجريمة المنظمة، وإقحام الأطفال في العصابات، وجرائم المخدرات، والاعتداء الجنسي، واستغلال العمال. وأي خطة يجب أن تتضمن إقراراً مطلقاً بأهمية الأمن البشري، باعتباره من أبسط قواعد احترام حقوق الإنسان ومن المقوّمات الأساسية للتنمية. ويجب توجيه اهتمام خاص للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة لأنّ العنف ضد المرأة هو أسوأ صور عدم المساواة والتمييز وأكثرها انتشاراً.

92. ويتوقف تنفيذ أي خطة لما بعد عام 2015 على الالتزام السياسي والقيادة القوية، أي على سلامة أسس الحكم وفعاليتها، سواء أكان ذلك على المستوى الوطني، أم المحلي، أم على مستوى البلديات. كما يتوقف على تمكين الأفراد على الصعيدين القانوني والاقتصادي، ولا سيما الذين يعانون من الإقصاء ومنظمات المجتمع المدني، للمشاركة بفعالية في صنع القرار الوطني والمحلي. ولهذه الأسباب لا تنفصل قضية الحكم عن أي بُعد من الأبعاد الأربعة.

93. وينبغي أن يعتمد الحكم على سيادة القانون، بما في ذلك الالتزام بالقوانين الدولية، ومبادئ المشاركة وعدم الإقصاء. ويجب أن تحرص المؤسسات الدولية والوطنية والمحلية على الشفافية، وأن تخضع للمساءلة، وتتصف بالكفاءة والاستعداد. ومن أسس الحكم السليم مشاركة الجهات المعنية وجميع الفئات في المجتمع، واستقلال القضاء، والوصول إلى المعلومات، وحرية التعبير، ورصد الإنجازات بالاستناد إلى المعايير المتفق عليها. وفعالية الحكم هي أساس لتحول النظم الاقتصادية نحو المسار الذي يحقق التنمية التي قوامها حقوق الإنسان والمساواة والاستدامة.

Photo Credit: iStock Photo

5. الخطة العالمية للتنمية

أ. اعتبارات أساسية في الخطة العالمية للتنمية

94. تهدف الرؤية المقدمة لخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 إلى اقتراح دليل شامل يُسترشد به في وضع السياسات الدولية والوطنية، يكون أوسع وأشمل من إطار الأهداف الإنمائية للألفية. ويُقصد لهذه الخطة العالمية أن تكون إطاراً عاماً يشمل خططاً وبرامج أخرى مثل خطة عمل اسطنبول لصالح البلدان الأقل نمواً، والنتائج الصادرة عن المشاورات الجارية والمزمع إجراؤها في المستقبل بين الحكومات على الصعيد الدولي. ويتناول القسم السادس محصلة هذه المشاورات التي ترد باختصار في الملحق الثالث.

95. وعند العمل على وضع خطة التنمية لما بعد عام 2015، ينبغي على المجتمع الدولي أن يتجنب ثلاثة محاذير: الاستفاضة، والاسترسال في إملاء الوصفات أو الوقوع في الغموض، والتركيز على المانحين.

"على المجتمع الدولي تجنب ثلاثة محاذير: الاستفاضة، والاسترسال في إملاء الوصفات أو الوقوع في الغموض، والتركيز على المانحين"

96. أولاً، قد يؤدي السعي إلى وضع نهج شامل إلى الوقوع في الاستفاضة، ويحمّل خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 أكثر من سعتها. وقد كان الوضوح والإيجاز وإمكانية القياس من أهم أسباب نجاح الأهداف الإنمائية للألفية. وباعتماد نهج مبني على مبادئ ومقاصد عامة، وأهداف وغايات محددة، ووسائل للتنفيذ، على النحو المبين في الشكل، يمكن تجنب هذه الاستفاضة. وعند تحديد الأهداف والغايات الأساسية لخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 ينبغي عدم إغفال علاقة الترابط والتوازن بين التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والاستدامة البيئية، والسلام والأمن، رغم صعوبة هذه المهمة.

97. ثانياً، لا بدّ من الابتعاد عن الاسترسال في إملاء الوصفات. فقد أدى التركيز على النتائج وعدم التطرق إلى وسائل التنفيذ في إطار الأهداف الإنمائية للألفية إلى بعض التوصيات الشبيهة بالوصفات العامة. والخطر في هذه الطريقة هو تطبيق النهج الواحد على الجميع مما يتعارض مع مبدأ ملكية البلدان لهذه الأهداف. لذلك يقترح الإطار الجديد استخدام المبادئ العامة لحقوق الإنسان والمساواة والاستدامة لوضع خطوط توجيهية عامة تساعد في تحديد أولويات السياسة العامة وخياراتها.

98. ثالثاً، يجب أن يبقى تحقيق الأهداف الأساسية للتنمية البشرية، ومعالجة احتياجات السكان الذين يعيشون في البلدان الضعيفة محوراً أساسياً في أي خطة لما بعد عام 2015، للتعويض عن القصور في الأطر السابقة على هذا الصعيد. شرط ألا يقوم ذلك على المفهوم الحالي للشراكة العالمية للتنمية، والذي يقتصر على كونها علاقة بين مانح ومتلق. ولذلك يجب إجراء مشاورات موسعة لضمان تحديد الأهداف والغايات التي تعني جميع البلدان، وإعادة بناء الشراكة العالمية بحيث تحقق هذه الأهداف المشتركة.

ب. الصيغة المحتملة للخطة

99. لا يزال من المبكر مناقشة الأهداف والغايات المحددة التي يمكن أن تشملها خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015. فهذه المهمة يجب أن تسبقها خطوات متعددة، منها عمليات التشاور على نطاق واسع بشأن الرؤية، ومناقشة أهداف التنمية المستدامة الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+20. ولكن يمكن اقتراح بعض الملامح الأساسية للخطة بحيث تكون مرجعاً لما سيجري من مناقشات ومشاورات حولها.

مجموعة محدّدة من الأهداف العالمية...

100. الغايات العالمية هي حافز لجميع الأمم للإسراع في التقدم. غير أن إمكانات تحقيق هذه الغايات في الواقع تختلف باختلاف الظروف القائمة. وتتصف الأهداف العالمية التي أحدثت تغييراً سواء أكان ضمن إطار الأهداف الإنمائية للألفية أم ضمن أطر أخرى بمجموعة خصائص منها القدرة على الإلهام، والوضوح، وقلة العدد، والطموح القابل للتحقيق، وإمكانية القياس، والقدرة على إحداث آثار إيجابية وبعيدة المدى في المسيرة الإنمائية.

101. ويمكن تجميع الغايات التي تتضمنها الأهداف الإنمائية للألفية ضمن الأبعاد الأربعة المقترحة، مما سيوفر الاستمرارية، علماً بأن بعض الأهداف ربما يتطلب إعادة تحديد على ضوء التحديات الدولية المقبلة. فالهدف المعني بتعميم التعليم، يمكن توسيعه بحيث لا يقتصر على الطابع الكمي، أي رفع معدّلات الالتحاق بالمدارس، بل يعنى أيضاً بتحسين نوعية التعليم وجودته في جميع المستويات. والهدف المعني بتحسين التغذية يمكن أن يشمل معالجة سوء التغذية والتقزم والبدانة على حد سواء، وهدف القضاء على الجوع وضمان أمن الغذاء والتغذية يمكن أن يشمل الأركان الأربعة الخاصة بتوفر الغذاء، وهي الحصول على الغذاء والاستفادة منه، واستقراره، واستدامة نظم إنتاج الغذاء واستهلاكه.

102. ويجب أن تركز المشاورات حول خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 على كيفية وضع المجموعة الأساسية من الأهداف والغايات المشتركة، بحيث تنسجم مع الأبعاد الأربعة للإطار المقترح وتتوافق مع الظروف المحلية المختلفة. وفي الوقت نفسه، لا بد من الابتعاد عن أي تعقيد، واعتماد التبسيط والإيجاز في الصيغة لإبقاء التركيز على أولويات معيّنة وتحقيق الأثر الإنمائي المنشود. وهذا ينطوي على خيارات صعبة.

...النهج الواحد لا ينطبق على الجميع

"الاحتراز من رسم الأهداف والغايات العالمية بمعزل عن الظروف والوقائع الوطنية والإقليمية"

103. يجب تجنب اللبس بين الأهداف والغايات الدولية والأهداف الوطنية. فالعمليات الإنمائية تخضع للظروف المحلية. ولكي لا تفقد هذه العملية مغزاها، ينبغي الاحتراز من رسم الأهداف والغايات العالمية بمعزل عن الظروف والوقائع الوطنية والإقليمية. وتحقيق الأهداف الدولية على مستوى العالم لا يتوقف على تحقيقها كاملة في كل بلد من بلدان العالم.

104. والمبادئ العامة والممارسات الأساسية للتنمية المبنية على حقوق الإنسان والمساواة والاستدامة، على النحو الموضح في الرؤية، ستكون بمثابة خطوط توجيهية لتحديد الأولويات وخيارات السياسات. وانطلاقاً من هذه المبادئ، يمكن توضيح مجموعة من "وسائل تحقيق التنمية"، على النحو المقترح في القسم الرابع. وهذا الأسلوب يسهل تنسيق السياسات على المستوى دون الوطني، وعند الاقتضاء على المستوى الإقليمي والدولي. ومن الوسائل المقترحة السياسات المتصلة بقضايا مثل استدامة الغذاء، والأمن الغذائي، وحماية النظم الإيكولوجية؛ والحصول على التكنولوجيا والمعرفة؛ وسياسات الاقتصاد الكلي المناصرة للفقراء وتوليد فرص العمل وحماية البيئة؛ والبيئة التجارية التي تساهم في النمو الاقتصادي المطّرد؛ والحكم السليم؛ وتنظيم الهجرة. ووضع هذه السياسات المساعدة هو بطبيعته عملية ذات بُعد وطني تنطلق من الظروف المحلية وترتكز على الخصوصيات والتحديات التي يعيشها كل بلد على حدة. ويمكن رصد نتائج هذه السياسات عن طريق قياس الأداء، بالاستناد إلى مؤشرات متفق عليها دولياً وأخرى تُحدّد على الصعيد الوطني.

ج. شراكة عالمية جديدة للتنمية

105. يجب إعادة توجيه الشراكة العالمية للتنمية، بحيث تتماشى مع الظروف المتغيّرة، وتستوعب الجهات الفاعلة الجديدة، وتعالج التحديات الطارئة، فترتبط مباشرة بأبعاد خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015. فالنمو الاقتصادي المطّرد اللازم للحد من الفقر وعدم المساواة وتقوية المناعة يتطلب شراكات قوية بين الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني لضمان مساهمة التجارة العالمية والاستثمارات الوطنية والأجنبية المباشرة في خلق فرص العمل المنتج، وتعزيز الأمن الاقتصادي، ودعم الاستثمارات في الصحة والتعليم والتنمية الريفية والمياه والصرف الصحي، وفي حماية حقوق الإنسان وتمكين المرأة.

106. وسيكون في تركيز خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 على التنمية المستدامة، التي تطرح في الواقع تحدياً عالمياً، أثر بالغ على كيفية بناء الشراكة العالمية للتنمية. ويجب أن تكون هذه الشراكة شراكة عالمية حقيقية وأن تتضمن أهدافاً تلتقي عليها جميع الجهات المعنية. وسيكون من الضروري التوفيق بين جميع السياسات المعنية بالتجارة، والاستثمار، والبيئة، والتنمية.

"شراكة عالمية حقيقية"

107. ويجب أن تشمل الشراكة العالمية جميع أشكال الشراكة بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. فمن الضروري أن تضم الشراكة من أجل خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة التي تملك القدرة على دعم التنمية المستدامة (الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمؤسسات الخيرية)، وأن تكلف بإجراءات معيّنة وتخصص لها موارد محدّدة تستخدمها لصالح البلدان والفئات السكانية الضعيفة، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان غير الساحلية الأقل نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويجب تشجيع الشراكة على جميع المستويات (العالمية، والإقليمية، والوطنية، والمحلية)، انطلاقاً من القضايا المطروحة وظروف الواقع.

108. وسيكون للشراكة العالمية للتنمية بعد إعادة بنائها وتنشيطها دور هام في تنظيم حركة الهجرة، وتعزيز مساهماتها في تكوين الثروة، والتجارة، وفرص العمل، والتمكين الاجتماعي. كما سيكون لتبادل المعرفة، ونقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والزراعة، والوقاية من المرض وعلاجه، والإغاثة من الكوارث والحد من أثرها، بالإضافة إلى الطاقة، دور هام في توفير الأمن الغذائي، والتغذية، والصحة للجميع، وفي دعم جهود الحد من آثار تغيّر المناخ. ويجب أن تساهم الشراكة العالمية في تسهيل الحصول على وسائل التكنولوجيا والمعرفة.

109. ومن الضروري أن تضمّ الشراكة العالمية شراكات تعاون جديدة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، وكذلك بين بلدان الجنوب، وشراكات ثلاثية، بمشاركة منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمؤسسات الخيرية. ويجب أن تعمل هذه الشراكات في إطار من الشفافية وبالتعاون مع المستفيدين منها على أسس واضحة للرقابة والمساءلة. وسيكون التقدم الذي أحرز مؤخراً في إعادة النظر في المساعدة الإنمائية التقليدية والتحول من التركيز على "فعالية المساعدة" إلى "فعاليتها في التنمية"، تطوّراً هاماً في إعادة تحديد الشراكة العالمية للتنمية بطريقة تجعل منها دعامة قوية لتنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015.

110. ويُمكن أن تكون الشراكات ذات تركيبة مزدوجة ضمن إطار ما بعد عام 2015. شراكات تبنى ضمن كل هدف، فتكون بمثابة رابط قوي بين الأهداف ووسائل تحقيقها، وشراكات تكمل الشراكات الأولى إذ تركز على هدف دولي يهيئ البيئة المساعدة، ويغطي المجالات التي تتطلب مسؤولية مشتركة ولكن متفاوتة أحياناً.

د. زمن جديد

111. لتحقيق التغيير والتحوّل، يمكن التفكير في إمكانية وضع خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، لفترة زمنية طويلة، تبدأ من 2015 وتمتدّ إلى أي عام بين 2030 و2050. ودراسة

هذه الإمكانية تتطلب التفكير ملياً في السلبيات والإيجابيات التي يطرحها خيار تحديد المهلة الزمنية بمدة 15 عاما أو إطالتها إلى 25 عاماً أو أكثر. فإطالة الفترة الزمنية إلى ما لا يقل عن 25 عاماً تعطي متّسعاً من الوقت لتحقيق تغيّرات اقتصادية، واجتماعية، وبيئية كبيرة. غير أن إطالة الفترة الزمنية قد تضعف فعالية المساءلة السياسية، لأن القادة الذين أقرّوا الأهداف قد لا يكونون في موقع المسؤولية عند انتهاء المهلة المحدّدة لإنجازها. ويمكن معالجة هذه الثغرة عند تضمين الأهداف والغايات الطويلة الأجل أهدافاً وغايات متوسطة الأجل.

112. ويمكن وضع أهداف متوسطة الأجل يستخدمها قادة العالم والجهات المعنية كمقاييس كمية لرصد التقدم نحو تحقيق الأهداف الطويلة الأجل كل خمسة أعوام مثلاً. وهذه التدابير الانتقالية والاستعراضات المرحلية تعزز المساءلة، وتسمح بتصويب الأهداف الطويلة الأجل وتكييفها حسب تغيّرات الظروف وتجارب التنفيذ.

ه. الرصد والقياس

113. يمكن قياس الأداء على أساس التقدم المطلق أو النسبي. وكل من النهجين صحيح ولكنه غير كامل. فمفهوم النسبية كان طاغياً في معظم غايات الأهداف الإنمائية للألفية، إذ نصت على خفض الفقر إلى النصف، وخفض وفيات الرضع بمقدار الثلثين، ووفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع. ويقاس التقدّم في هذه الغايات نسبة إلى المعدلات الأولية. وكان من نتائج هذا النهج غير المقصودة فرض عبء على البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة. كما إن تحقيق الغايات النسبية، لا يعني تحقيق تقدم مطلق، لأن العدد الفعلي للسكان معرض للارتفاع بسبب النمو السكاني.

114. وتشير تجارب سابقة إلى إمكانية صياغة الغايات العالمية بأسلوب يجمع بين المقاييس النسبية والمقاييس المطلقة. فمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في عام 1990، حدد هدفاً بخفض نسبة وفيات الأطفال دون سن خمس سنوات بمقدار الثلث أو إلى 70 حالة وفاة لكل 1000 من المواليد أحياء بحلول عام 2000، على اختيار المقياس الذي يشير إلى أعلى نسبة انخفاض. لذلك يجب دراسة آثار اختيار نهج واحد أو الجمع بين أكثر من نهج للقياس في صياغة خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015.

115. ولدى صياغة الغايات، ينبغي عدم إغفال ملامح التغيّرات السكانية والتركيبة الديمغرافية التي تختلف بين بلد وآخر ومنطقة وأخرى، وداخل البلد الواحد. والدليل على ذلك هو تفاوت نسب الشباب والمسنين في المجتمعات، وتفاوت معدّلات الخصوبة، والمرض والوفاة، ومعدلات التوسّع العمراني. وسيكون من الضروري اعتماد مزيج من المقاييس المطلقة والنسبية في خطة شاملة للتنمية لا تسقط من حساباتها التغيرات الديمغرافية.

116. وينبغي وضع الغايات بأسلوب يسمح بقياس المساواة والاستدامة. ولتحديد المؤشرات النوعية وتوفير البيانات المصنفة حسب الجنس، والسن، والموقع الجغرافي، والهجرة، ومكان السكن في الأرياف أو المدن، دور بالغ الأهمية في رصد حقيقة التقدم الإنمائي من حيث الشمول والاستدامة، وحقيقة القدرة على تلبية احتياجات الفئات المحرومة والضعيفة. وتساهم هذه المؤشرات والبيانات في

تقييم فعالية السياسات وتحسين المساءلة. إلا أن تحديد المؤشرات وجمع البيانات يتطلب تطوير القدرات الإحصائية في معظم البلدان.

117. ولتمكين الأفراد، يجب إفساح المجال أمامهم لمساءلة المؤسسات عن تقديم خدمات جيدة، وتلبية الاحتياجات، والمراجعة، والشفافية؛ وتحديد الأولويات والغايات وتكييفها. وبتقييم الأداء على أساس معايير ومقاييس واضحة ومحدّدة، وخاضعة للمساءلة بموجب سيادة القانون، يمكن بناء الثقة بين المواطنين والمؤسسات، وتزويد الخطة العالمية للتنمية بالدعم اللازم. وللإعلام التعددي المستقل دور في توعية الرأي العام بقضايا التنمية، وتمكين الأفراد عن طريق تزويدهم بالمعلومات الوافية لرصد التنفيذ وتقييم الأداء ومساءلة الحكومات. وينبغي أن تُستكمل مقاييس التقدّم على الصعيد الوطني ببيانات مصنّفة ومعلومات نوعية تسهم في تكوين صورة واضحة عن العوامل التي تدعم التقدم في الارتقاء بحياة الأفراد أو تحدّ منه. ويمكن أن تنطلق هذه الجهود من برامج مسوح الأسر المعيشية، وتعتمد على الرصد ضمن المجتمعات المحلية، وتستعين بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي من أجل التنمية.

Photo Credit: iStock Photo

6. ماذا بعد: مشاورات من أجل التوافق على خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015

أ. توجيهات مبدئية من الدول الأعضاء

118. تتضمن الوثيقة الختامية الصادرة عن الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة لعام 2010 المعني بالأهداف الإنمائية للألفية طلباً إلى الأمين العام بتقديم تقارير سنوية عن جهود الإسراع في التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تتضمن توصيات بشأن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015[46].

119. وتضمن تقرير الأمين العام لعام 2011 توصية بإجراء مشاورات مفتوحة وشاملة تضمن للخطة المزمع وضعها لما بعد عام 2015 أفضل تأثير على عملية التنمية[47]. وأيدت الدول الأعضاء هذه التوصية في جلسات الاستماع التي عُقدت مؤخراً حول ما بعد عام 2015 ضمن الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ دعت إلى عملية استشارية مفتوحة وشاملة تقودها الدول وتشارك فيها منذ المراحل الأولى جميع الجهات المعنية. وأعيد التأكيد على هذا الاتجاه في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+20 حيث تقرر أن تشكل الدول الأعضاء فريق عمل مفتوح، يتولى توجيه عملية إعداد خطة للتنمية المستدامة.

46 الأمم المتحدة، قرار الجمعية العامة 65/1، مرجع سبق ذكره، الفقرة 81.

47 الأمم المتحدة، التقرير السنوي للأمين العام حول التعجيل بالتقدّم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مرجع سبق ذكره.

120. وأكدت الدول الأعضاء على ضرورة دعم أقل البلدان نمواً، وتمكينها من المشاركة في المناقشات. وركزت على أهمية المشاورات الأخرى التي أجريت بين الحكومات في أطر أخرى، ولا سيما في إطار مؤتمر ريو+20، في توجيه المناقشات بشأن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015. وقد تضمنت الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر ريو+20 (الفقرة 249) تأكيداً على ضرورة ضمان التقارب التام بين نتائج مؤتمر ريو+20 والمشاورات حول ما بعد عام 2015، بهدف التوصل إلى خطة موحدة للأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، يكون محورها التنمية المستدامة.

121. وتتضمن الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2010 طلباً إلى رئيس الجمعية العامة عقد لقاء خاص لمتابعة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك ضمن أعمال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة التي تبدأ في أيلول/سبتمبر 2013[48]. وهذا اللقاء سيكون فرصة لوضع أسس التوافق على خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، وتأكيد التقارب بين الإعداد للخطة الجديدة ووضع أهداف التنمية المستدامة.

122. ولم تتخذ الدول الأعضاء بعد أي قرارات بشأن طبيعة اللقاء الخاص والجدول الزمني لعملية التحضير لما بعد عام 2015. وفي القسم التالي، خارطة طريق للتوصل إلى التوافق المطلوب على خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، تحدّد كيفية الوقوف على آراء مختلف الجهات المعنية، إضافة إلى معالم أخرى في عملية التحضير لما بعد عام 2015.

ب. خارطة الطريق المقترحة

"ترتكز خارطة الطريق المقترحة على نهج من مرحلتين"

123. ترتكز خارطة الطريق المقترحة على نهج من مرحلتين لدعم الدول الأعضاء في وضع خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015. المرحلة الأولى التي تمتد من الآن حتى اللقاء الخاص المقرر عقده في الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، هي مرحلة المشاورات المفتوحة والموسعة والشفافة، التي تشارك فيها مجموعة كبيرة من الجهات المعنية. والمرحلة الثانية، التي تمتد من اللقاء الخاص حتى عام 2015، هي مرحلة تكثيف الجهود من أجل بناء التوافق بين الحكومات مع الاستمرار في المشاورات المفتوحة والشاملة.

1. مشاركة أصوات مختلفة

124. تستطيع الأمم المتحدة، بما أُعطي لها من صلاحيات الدعوة إلى عقد الاجتماعات العالمية، أن تجمع جهات مختلفة يمكنها الإسهام في خطة للتقدم الإنساني والتنمية المستدامة تُبنى على ما اتفقت عليه الدول الأعضاء في إعلان الألفية، ومؤتمرات القمة والمؤتمرات الكبرى التي عقدت في كنف المنظمة في فترة التسعينات من القرن الماضي، والاستعراضات اللاحقة، وخاصة الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+20. ومن الأهمية بمكان الأخذ بوجهات نظر وآراء المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمؤسسات الخيرية، وسائر شركاء التنمية. وباستطاعة الأمم المتحدة أن تحمل إلى دائرة النقاش

48 الأمم المتحدة، قرار الجمعية العامة 65/1، مرجع سبق ذكره، الفقرة 79.

حول خطة التنمية أصواتاً أخرى لم تكن لتسمع لولا المنظمة الدولية، ولا سيما صوت الشباب والفئات المهمشة.

125. وقد اتخذت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية خطوات ومبادرات للاتصال بجميع الجهات على مستويات متعددة: (1) فدعمت أكثر من 50 حواراً على المستوى الوطني حول ما بعد عام 2015 في البلدان النامية لاستكمال المناقشات الجارية في البلدان النامية؛ (2) وعقدت تسع حلقات استشارية دولية حول مواضيع محدّدة؛ (3) وشجعت مشاركة المواطنين والجهات المعنية في التحضير لخطة ما بعد عام 2015، بوسائل مختلفة منها تخصيص بوابة إلكترونية تفاعلية، والاطلاع على الآراء من مصادر مختلفة، وتقديم شهادات بالفيديو، وإعداد ملخصات للاجتماعات، والمشاركة بأعمال فنية.

126. وسيجري تلخيص نتائج الحوارات الوطنية والاجتماعات الموضوعية والمشاركة العامة. ويجب البحث في كيفية الأخذ بنتائج هذه الاجتماعات والمشاورات والأنشطة في المشاورات بين الحكومات على الصعيد الدولي.

127. ويمكن لأشكال ومستويات الاتصال المختلفة هذه أن تكون دعماً لمشاورات وأنشطة أخرى تجرى خارج نطاق منظمة الأمم المتحدة. فحملة الأمم المتحدة للألفية، ودائرة الاتصال بالمنظمات غير الحكومية، والميثاق العالمي، ومنظمة العمل الدولية، كلها سيكون لها دور فاعل في الوصول إلى المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والعمال.

2. محطات أساسية إلى عام 2015

128. ستتخلل الفترة الفاصلة عن عام 2015 سلسلة من الاجتماعات والمشاورات الأساسية. وقد قدم مؤتمر ريو+20 توجيهات هامة بشأن كيفية التركيز في مشاورات الدول الأعضاء على التوسّع في مفهوم أهداف التنمية المستدامة، بحيث يكون في صلب خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 وجزءاً أصيلاً منها. وكان المؤتمر مناسبة لإطلاق عملية شاملة وشفافة حول هذا الموضوع، تضمّ جميع الجهات المعنية. ففي المفاوضات ضمن مؤتمر ريو+20 حددت الدول الأعضاء عدداً من المواضيع ذات الأولوية للتنمية المستدامة، منها القضاء على الفقر، والأمن الغذائي، والزراعة المستدامة، والمياه والصرف الصحي، والطاقة، والسياحة المستدامة، والنقل المستدام، والمدن والمستوطنات البشرية المستدامة، والصحة والسكان، بما في ذلك التشغيل الكامل والعمل المنتج والكريم، والحماية الاجتماعية، والمحيطات والبحار، والحد من خطر الكوارث ومواجهته، والإنتاج والاستهلاك بطرق مستدامة، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة.

"يقدم قرار ريو+20 لإعداد مقترح من أجل الأهداف الإنمائية المستدامة فرصة للتوصل إلى توافق حول إطار عمل موحد للأمم المتحدة"

129. وتساعد سلسلة من العمليات الاستشارية والمفاوضات بين حكومات الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية في تحديد أولويات خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، ويتضمن الملحق الثالث قائمة بهذه العمليات، ومنها اجتماع عام 2012 الرفيع المستوى المعني بسيادة القانون، وحوار عام 2013 الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية، واستعراض برنامج عمل المؤتمر الدولي

للسكان والتنمية بعد عشرين سنة في عام 2014، والمؤتمر العالمي للحد من الكوارث في عام 2015، والاستعراض العشري للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، والاحتفال بالذكرى العشرين لمؤتمر بيجين العالمي المعني بالمرأة.

130. ويجتمع الفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام بشأن ما بعد عام 2015 اعتباراً من تموز/يوليو 2012 لتقديم توصيات بشأن العناصر التي يمكن إدراجها في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، والمساهمة في المفاوضات والاستشارات السياسية ككل. ويقدم الفريق تقريره في الربع الأول من عام 2013.

131. ويقدم القرار الصادر عن مؤتمر ريو+20 ببدء عملية استشارية بين الحكومات لإعداد مقترح حول الأهداف الإنمائية المستدامة ينسجم مع خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، فرصة للتوصّل إلى إطار موحد للخطة يكون نتيجة لجهود بُذلت بقيادة الدول الأعضاء ومشاركتها، ومشاورات أجريت على نطاق واسع مع جميع الجهات المعنية.

132. وستستمر الجمعية العامة في توجيه عملية التحضير لما بعد عام 2015. وستتولى تحديد آلية اللقاء الخاص في عام 2013، وكيفية سير العمل بعده مباشرةً، للاتفاق على إجراءات عقد مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالتنمية في عام 2014 أو 2015، والتحضيرات الحكومية الدولية لهذا الحدث. وستؤدي الجمعية العامة دورها بدعم من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما من خلال الاستعراض الوزاري السنوي، ومنتدى التعاون الإنمائي، واللجان المتخصصة التابعة للمجلس، والهيئات المختصة، بالإضافة إلى الأجهزة الفرعية للجمعية العامة مثل مجلس حقوق الإنسان.

133. وينبغي عقد اللقاء الخاص الذي كلف بالتحضير له رئيس الجمعية العامة بمشاركة واسعة من جميع الجهات المعنية، على نسق المشاركين في مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2010. وينطلق هذا اللقاء من عناصر متعدّدة، تصلح أن تكون أساساً لحوار مثمر بين الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى بشأن الملامح المحتملة لخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، وللقرارات التي ستتخذ لاحقاً بهذا الشأن. ويمكن أن تصدر عن هذا اللقاء أيضاً دعوة إلى عقد مؤتمر قمة للأمم المتحدة معني بالتنمية في عام 2014 أو عام 2015، بهدف التوصّل إلى اتفاق حول خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015.

134. وبناءً على نتيجة اللقاء الخاص في عام 2013، يمكن إطلاق مناقشات محددة حول محتوى الخطة الجديدة وشكلها، بما في ذلك الأهداف والغايات التي يمكن أن تكون موضوع اتفاق بين الحكومات. وسيقدم فريق العمل المفتوح من خبراء الدول الأعضاء، الذي أطلقت الدعوة إلى إنشائه في مؤتمر ريو+20 لتوجيه وضع الأهداف الإنمائية المستدامة، تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين يتضمن مقترحاً بالأهداف الإنمائية المستدامة للنظر فيه واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنه.

135. ويمكن أن يُعهد بوضع المؤشرات للغايات المتفق عليها إلى فريق الخبراء المشترك بين الوكالات الذي يعمل بالتشاور مع اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة على غرار ما حدث في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن أن يُعهد إلى الفريق أيضاً باستعراض الجوانب الرقمية لتحديد

الغايات، وذلك بالاستناد إلى تقييم دقيق للاتجاهات السابقة على المستوى الدولي والإقليمي ودون الإقليمي.

136. وبينما تتقدم المداولات بشأن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، يجب بدء العمل على مستويات متعددة لإعداد نظام الرصد والتقييم، وآليات المساءلة وتعبئة الموارد لدعم تنفيذ الخطة. وفي مرحلة لاحقة يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أيضاً بدء العمل لوضع نهج متماسك على مستوى المنظومة لدعم تنفيذ الحكومات وسائر الجهات المعنية للخطة.

137. وأهم الخطوات وأصعبها في هذه المرحلة هو التوصل إلى توافق حول ملامح الخطة تعبّر بدقة عن احتياجات أجيال الحاضر والمستقبل، وتحدّد الأولويات في أهداف إنمائية واضحة تصل إلى الجميع، فتكون بمثابة نهج يُسترشد به في عملية وضع السياسات المتماسكة وتنسيقها على المستوى الدولي والإقليمي والوطني.

138. ويلتزم فريق عمل منظومة الأمم المتحدة بدعم العملية الاستشارية الموسعة بما لديه من مساهمات في التحليل، وخبرة، والاتصال بالجهات المعنية من كل مكان والاطلاع على آرائها. ويسعى الفريق إلى المساهمة في تحديد خطة عالمية للتنمية لما بعد عام 2015 تحقق تطلّعات جميع الشعوب إلى عالم يخلو من العوز والخوف، وينعم بالتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والاستدامة البيئية.

الملحق الأول

أعضاء فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، رئيس مشارك
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، رئيس مشارك
اتفاقية التنوع البيولوجي
إدارة المعلومات العامة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
اللجنة الاقتصادية لأوروبا
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
المكتب التنفيذي للأمين العام
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
مرفق البيئة العالمية
الوكالة الدولية للطاقة الذرية
المنظمة الدولية للطيران المدني
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
منظمة العمل الدولية
المنظمة البحرية الدولية
المنظمة الدولية للهجرة
الاتحاد الدولي للاتصالات
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)
دائرة الاتصال مع المنظمات غير الحكومية
مكتب نائب الأمين العام
مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان
مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا
مكتب دعم صنع السلام
صندوق الأمم المتحدة للطفولة
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ هيئة الأمم المتحدة للمرأة
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ
صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية
مكتب مبادرة الأمم المتحدة للاتفاق العالمي
مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ الأمم المتحدة ـ الموئل

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
الاستراتيجية الدولية التابعة للأمم المتحدة للحد من الكوارث
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث
حملة الأمم المتحدة للألفية
مكتب شؤون الفضاء الخارجي التابع للأمم المتحدة
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
صندوق الأمم المتحدة للسكان
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية
مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق
جامعة الأمم المتحدة
متطوعو الأمم المتحدة
منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة
اتحاد البريد العالمي
البنك الدولي
برنامج الغذاء العالمي
منظمة الصحة العالمية
المنظمة العالمية للملكية الفكرية
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
منظمة التجارة العالمية

الملحق الثاني

مواطن القوة والضعف في إطار الأهداف الإنمائية للألفية

مواطن القوة	مواطن الضعف
المفاهيم والخصائص الأساسية لإطار الأهداف الإنمائية للألفية	
إطار متكامل أثر على وجهة السياسات بمنح الأولوية والطابع العملي للأبعاد المختلفة للتنمية البشرية؛ إطار يتسم بالبساطة، والشفافية، ويصل إلى الجميع؛ أساس متين ساعد في تعزيز الشراكة العالمية للتنمية وفي توجيه الموارد العالمية والوطنية نحو الحد من الفقر وتحقيق التنمية البشرية؛ تحديد الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وأقل البلدان نمواً، والبلدان غير الساحلية الأقل نمواً، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، وتوطيد الالتزام الدولي بتلبية هذه الاحتياجات.	المشاورات المحدودة النطاق عند تصميم الإطار مما أدى إلى اعتباره جدول أعمال من مسؤولية الجهات المانحة بدلاً من أن يكون إطاراً يشترك الجميع في المسؤولية عنه؛ استثناء بعض القضايا الهامة الواردة في إعلان الألفية؛ إغفال قضايا هامة، مثل الاستدامة البيئية، وفرص العمل المنتج، والعمل اللائق، وعدم المساواة؛ عدم التطرق بشكل وافٍ إلى وسائل تحقيق التنمية؛ إسقاط الفوارق والتنوّع في الظروف المحلية من الحسابات.
صيغة إطار الأهداف الإنمائية للألفية	
تحديد الأهداف والغايات والمؤشرات بأسلوب واضح يساعد في رصد السياسات والمساءلة؛ دعم بناء القدرات الإحصائية للبلدان واستخدام البيانات الدقيقة في وضع السياسات الإنمائية وتنفيذها؛ تحسين عملية تنسيق النظم الإحصائية على المستويات الوطنية والدولية.	تحديد بعض الغايات الكمية غير الدقيقة لبعض الأبعاد، مثل تخفيض عدد سكان العشوائيات والغايات ذات الصلة بالهدف الثامن؛ إغفال العوامل الديمغرافية؛ مفهوم التطبيق من الأعلى إلى الأسفل ومن المستوى الدولي إلى المستوى الوطني؛ الغموض حيال كيفية تصميم الغايات العالمية على أساس الوقائع الوطنية والظروف الإقليمية، وأمور أخرى؛ إغفال الدقة في رصد التقدّم ضمن الفئات الضعيفة، وإغفال الجانب النوعي في تحقيق الأهداف والجوانب النوعية، وأشكال التداخل والترابط بينها.

مواطن القوة	مواطن الضعف
تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية	
أدى إطار الأهداف الإنمائية للألفية إلى اتخاذ إجراءات محددة لمعالجة القصور في التنمية، وقد شكلت الأهداف والغايات المحدّدة ضمن هذا الإطار جزءاً من السياسات الإنمائية الوطنية؛ قدم الإطار أساساً مشتركاً وفرصة أفضل للتنسيق بين الجهات المعنية بالتنمية؛ سهّل مختلف أشكال التعاون ضمن المناطق وفيما بينها؛ صممت بعض البلدان إطار الأهداف الإنمائية للألفية وفقاً لواقعها الخاص، بما في ذلك إضافة أهداف وغايات ومؤشرات جديدة واستخدام بيانات مفصلة حسب المناطق والمجموعات الضعيفة.	أدى إطار الأهداف الإنمائية للألفية إلى وضع سياسات وطنية جامدة، كثيراً ما ركزت على المقاييس الدولية، وأغفلت الظروف المحلية، وخصوصيات عملية التنمية في الواقع؛ لم تركز السياسات والبرامج على التزامن بين تحقيق الأهداف والغايات المختلفة؛ أخفقت طريقة قياس التقدم "على المسار" و"خارج المسار" في حساب التقدم الكبير الذي حققته البلدان قياساً إلى مستوياتها الأولية المنخفضة في التنمية البشرية (خاصة في أفريقيا)؛ أدّى إطار الأهداف الإنمائية للألفية بالمناقشات العالمية إلى التركيز على النقص في الموارد المالية عوضاً عن العمل على البناء المؤسسي والتحولات الهيكلية.

ملاحظة: هذا الجدول هو ملخص لمواطن القوة والضعف التي تناولها تقرير فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، (2012)، استعراض جدول أعمال الأهداف الإنمائية للألفية: دروس لخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، متاح على الموقع: http://www.un.org/millenniumgoals/beyond2015.shtml.

الملحق الثالث

المشاورات الحكومية الدولية المتصلة بالتحضير لخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015

الحدث	التركيز/الأولويات/الغرض	التاريخ
الدورة 101 لمؤتمر العمل الدولي	1. توفير الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية (توصية مطروحة للاعتماد) 2. برنامج جديد لمعالجة بطالة الشباب 3. خطة عمل لتعزيز المبادئ الأساسية والحقوق في العمل	30 أيار/مايو – 15 حزيران/يونيو 2012
الاستعراض السنوي للجمعية العامة لتنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	استعراض التقدم الذي أحرز في تنفيذ الالتزامات العالمية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على أساس تقرير الأمين العام مع أجزاء من التقارير الوطنية	11 حزيران/يونيو 2012
مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة (ريو+20)	1. اقتصاد أخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر 2. إطار العمل المؤسسي للتنمية المستدامة	22-20 حزيران/يونيو 2012
منتدى التعاون الإنمائي الثالث	1. كمية المعونات، ومصادرها، وتخصيصها 2. المحاسبة المتبادلة وشفافية المعونات 3. اتساق السياسات 4. المعونات لتعبئة التمويلات الأخرى للتنمية 5. أثر مفهوم التنمية المستدامة على التعاون الإنمائي 6. التعاون الجنوبي-الجنوبي والتعاون الثلاثي 7. التعاون اللامركزي 8. المعونات لتعزيز المساواة بين الجنسين 9. المنظمات الخيرية الخاصة العاملة في مجال التعاون الإنمائي 10. الهيكل الجديد للتعاون الإنمائي	6-5 تموز/يوليو 2012
الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي 2012	تعزيز القدرات الإنتاجية، والتوظيف، والعمل الكريم للقضاء على الفقر في سياق النمو الاقتصادي العادل، والمستدام، والشامل على جميع المستويات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	تموز/يوليو 2012
الاجتماع الوزاري الخاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي	تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تنسيق جدول الأعمال الإنمائي العالمي، وبالأخص في سياق تنفيذ نتائج مؤتمر ريو+20 وتشكيل خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015	24 أيلول/سبتمبر 2012

الحدث	التركيز/الأولويات/الغرض	التاريخ
الاجتماع الرفيع المستوى بشأن سيادة القانون	الاجتماع الرفيع المستوى للدورة 67 للجمعية العامة بشأن سيادة القانون على المستويات الوطنية والدولية لجميع الدول الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني ممثلاً على أعلى المستويات، لمناقشة جدول أعمال بشأن تعزيز سيادة القانون والموافقة عليه	24 أيلول/سبتمبر 2012
الحوار الدولي بشأن صنع السلام وبناء الدولة	1. تبادل تجارب صنع السلام وبناء الدول 2. جمع ومناقشة الممارسات الجيدة ومعوقات تقديم المساعدة الدولية الفعالة لدعم صنع السلام وبناء الدولة 3. تحديد مجموعة من الأهداف الواقعية لصنع السلام وبناء الدولة التي يمكن أن يسترشد بها الشركاء الوطنيين والدوليين 4. بناء الثقة بين البلدان والمنظمات المشاركة	الفعالية الجانبية الرفيعة المستوى في افتتاح الجمعية العامة 2012 لا يزال مستمراً
اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ	1. مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغيّر المناخ لعام 2012: الدورة 18 لمؤتمر الأطراف وهو اجتماع لأطراف بروتوكول كيوتو (COP18/CMP8) 2. مجموعة العمل المؤقتة بشأن الإطار الحضري للعمل المطور باتجاه اتفاقية جديدة لتغيّر المناخ يتم الانتهاء منها في عام 2015	26 تشرين الثاني/نوفمبر – 7 كانون الأول/ديسمبر 2012 لا تزال مستمرة
الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2013	العلوم، والتكنولوجيا، والابتكار، وقدرات الثقافة لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	تموز/يوليو 2013
الحوار الرفيع المستوى الثاني بشأن الهجرة الدولية والتنمية	تقييم الإنجازات الرئيسية للمنتدى العالمي بشأن الهجرة والتنمية وتناول العلاقة بين المنتدى العالمي والأمم المتحدة	النصف الثاني من عام 2013
المؤتمر الدولي المعني بالتغذية	استعراض التقدم الذي تم تحقيقه منذ عام 1992، ودراسة التحديات القائمة والفرص الجديدة الناتجة عن التغييرات في الاقتصاد العالمي، وفي النظام الغذائي وعن التقدم في العلوم والتكنولوجيا، وتحليل السياسات البديلة لتحسين التغذية	2013
اللقاء الخاص الذي ينظمه رئيس الدورة 68 للجمعية العامة لمتابعة الجهود التي تمت لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (يتبع)	(بناءً على طلب الدول الأعضاء في الوثيقة الختامية لقمة الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2010)	2014/2013 (يتبع)
اللجنة المعنية بوضعية المرأة	التحديات والإنجازات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية للمرأة والفتاة	آذار/مارس 2014
منتدى التعاون الإنمائي الرابع	سيركز منتدى التعاون الإنمائي لعام 2014 على كيفية إدراج التعاون الإنمائي في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015	تموز/يوليو 2014

الحدث	التركيز/الأولويات/الغرض	التاريخ
الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2014	معالجة التحديات المستمرة والناشئة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في 2015 ولاستدامة المكاسب الإنمائية في المستقبل	تموز/يوليو 2014
دورة الجمعية الخاصة لعام 2014 بشأن استعراض برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام 1994	استعراض التقدم في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان، وتقييم القضايا الحالية للسكان والتنمية، وتحديد مناطق التنفيذ لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد 2014، بناءً على الاستعراض العملي الشامل الحالي لتنفيذ برنامج العمل	أيلول/سبتمبر 2014
مؤتمر اليونسكو العالمي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة: التعلم اليوم من أجل مستقبل مستدام	مع انتهاء عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، سيبرز أهمية الاستعراض بالنسبة لجداول عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية ملائمة التعليم من أجل التنمية المستدامة لجداول أعمال التعليم والتنمية المستدامة لما بعد عام 2014	تشرين الثاني/نوفمبر 2014
المؤتمر العشري لاستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماتي (البلدان الأقل نمواً غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة)	مؤتمر للاستعراض العام يركز على القضايا الهامة بالنسبة للبلدان الأقل نمواً غير الساحلية	2014
المؤتمر العالمي بشأن الشعوب الأصلية	تبادل وجهات النظر وأفضل الممارسات لتحقيق حقوق الشعوب الأصلية ولتحقيق أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية	2014
المؤتمر العالمي لتوفير التعليم للجميع	تقييم التقدم نحو الأهداف الستة لتوفير التعليم للجميع والمضي قدماً في التعليم	نيسان/أبريل 2015
الدورة الخاصة للجمعية العامة لعام 2015 لاستعراض جدول أعمال تونس للقمة العالمية لمجتمع المعلومات	استعراض قائم على نتائج اجتماعين رفيعي المستوى منظمين من قبل اليونسكو (2013) والاتحاد الدولي للاتصالات (2014)	أيلول/سبتمبر 2015
المؤتمر العالمي الثاني المعني بالحد من الكوارث	استعراض تنفيذ إطار عمل هيوجو 2005-2015: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث، وتيسير وضع إطار عمل لما بعد عام 2015 للحد من مخاطر الكوارث بناء على طلب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 66/199	2015
الاحتفال بالذكرى العشرين لمؤتمر بيجين العالمي للمرأة	(سيتم تحديده لاحقاً)	2015 (يتبع)
الاستعراض العشري لاستراتيجية موريشيوس للاستمرار في تنفيذ برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية	الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية	2015

الحدث	التركيز/الأولويات/الغرض	التاريخ
الاستعراض النصفي الرفيع المستوى لبرنامج عمل اسطنبول	استعراض تنفيذ برنامج عمل اسطنبول مع التركيز على الالتزامات بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية والنظر في تعزيز الموارد المخصصة للبلدان الأقل نمواً. سيغطي الاستعراض جميع نقاط الأولوية للعمل من قبل برنامج عمل اسطنبول: 1. القدرة الإنتاجية 2. الزراعة، والأمن الغذائي، والتنمية الريفية 3. التجارة 4. السلع 5. التنمية البشرية والاجتماعية 6. الأزمات المتعددة وغيرها من التحديات الناشئة 7. تعبئة الموارد المالية للتنمية وبناء القدرات 8. الحكم السليم على جميع المستويات	2016/2015

للمزيد من المعلومات حول عمل منظومة الأمم المتحدة بشأن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015:

يمكن زيارة الموقع: http://dev.un.org/millenniumgoals/beyond2015.shtml

أو

الاتصال بكل من: Rob Vos, UN-DESA, vos@un.org

Selim Jahan, UNDP, selim.jahan@undp.org